

مُصَنَّفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(السَّوْفِي ١٣٤١ هـ)

٣٦



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF (SHEIKH MOFEEED)

الْأَعْلَى

بِمَا رَتَّبَتْ عَلَيْهِ الْأُمَامِيَّةُ مِنَ الْأَحْكَامِ

المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى لألف سنة وفاة الشيخ المفيد



الأعمال

بِمَا تَفَقَّهْتَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَمَانَةِ مِنْ الْأَحْكَامِ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

الكتاب :	الاعلام بما اتفقت عليه الامامية من الأحكام
المؤلف :	الشيخ المفيد (ره)
تحقيق :	الشيخ محمد الحسون
الطبعة :	الأولى
التاريخ :	١٤١٣ هـ ق
الناشر :	المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد
المطبعة :	مهر
صفء الحروف :	مؤسسة دنا
الكمية :	٢٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين أبي القاسم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

و بعد،

يُعتبر الشيخ المفيد رحمه الله من أعظم علماء الإمامية، حيث انتهت إليه رئاستهم في وقته. وفضله أشهر من أن يوصف، و يكفيه فخراً أَنَّ الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف يعبر عنه بـ «الأخ الولي، والمخلص في ودنا الصفي، والناصر لنا الوفي، حرسك الله بعينه التي لاتنام».

و يصفه عجل الله تعالى فرجه الشريف أيضاً بـ «الناصر للحق، الداعي إليه بكلمة الصدق».

و كان رحمه الله حسن الخاطرة، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، له قريب من مائتي مصنف بين كتاب ورسالة في شتى العلوم.

و هذه الرسالة التي بين يديك عزيزي القارئ هي إحدى تلك المصنفات

الجليلة، التي خطّها يراعه البارِع. و بمناسبة الذكرى الألفية لرحيله تعقد جماعة المدرسين في مدينة قم المقدسة مؤتمراً علمياً يسلّط الضوء على هذه الشخصية العظيمة، و مساهمة منّا في هذا المؤتمر، و استجابة لدعوة الاخوة المسؤولين عنه، قمنا بتحقيق هذه الرسالة، معترفين بقلة الزاد و قصر الباع في هذا المجال، سائلين المولى القدير أن يتقبّل منّا هذا الجهد المتواضع، و يجعله ذخراً لنا في يوم لا ينفع فيه مال و لابنون.

الرسالة:

موضوع الرسالة واضح من عنوانها (الإعلام فيما اتفقت الإمامية عليه من الأحكام، مما اتفقت العامة على خلافهم فيه)، إذّ فهو يجمع الفتاوى - لاعلى سبيل الحصر - التي اتفقت الإمامية عليه و خالفتهم العامة فيه، و ذلك ظاهر من قوله في أول هذه الرسالة:

(فاني ممثّل ما رسمه من جمع ما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام الشرعية على الآثار المجتمعة عليها بينهم عن الأئمة المهديّة من آل محمّد صلوات الله عليهم، مما اتفقت العامة على خلافهم من جملة ما طابقتهم عليه جماعتهم، أو فريق منهم حسب اختلافهم في ذلك، لاختلافهم في الآراء و المذاهب).

و قد جعلها رحمه الله كالتكملة لرسائله الأصولية: (أوائل المقالات في المذاهب المختارات) التي أورد فيها المقالات الخاصة بالإمامية في المباحث الأصولية الكلامية، حيث قال في مقدمة رسالة (الإعلام):

(و يجتمع بهما للناظر فيهما على خواص الأصول و الفروع، و يحصل له منهما ما لم يسبق أحد إلى ترتيبه على النظام في المعقول).

و لم يقصد بالعامة في هذه الرسالة جماعة منهم دون أخرى، بل أراد كل

مَنْ عُرِفَ بِمُخَالَفَتِهِ لِلْإِمَامِيَّةِ، وَ قَدْ أَوْضَحَ ذَلِكَ فِي الْمَقْدَمَةِ حَيْثُ قَالَ:
 (و لم أَرِدْ بِالْعَامَةِ فِيمَا سَلَفَ، وَ لَا أَعْنِي فِيمَا يَسْتَقْبَلُ الْخُنْبَلِيِّينَ دُونَ
 الشَّافِعِيِّينَ، وَ لَا الْعِرَاقِيِّينَ دُونَ الْمَالِكِيِّينَ، وَ لَا مُتَأَخِّرًا دُونَ مُتَقَدِّمٍ، وَ لَا تَابِعِيًّا دُونَ
 مَنْ نُسِبَ إِلَى الصَّحْبَةِ. بَلْ أُرِيدُ بِذَلِكَ كُلِّ مَنْ كَانَتْ لَهُ فَتْيَا فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ،
 وَ أَخَذَ عَنْهُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ، مَنْ لَيْسَ لَهُ حِظٌّ فِي الْإِمَامِيَّةِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أَوْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْأَخْذِ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ خَاصَّةً).
 وَ قَدْ أَلْفَهَا بِالْتِمَاسِ تَلْمِيزِهِ عِلْمَ الْهَدْيِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ،
 حَيْثُ قَالَ فِي أَوَّلِهَا:

(أَمَّا بَعْدُ أَدَامَ اللَّهُ لِلْسَّيِّدِ الشَّرِيفِ التَّأْيِيدَ، وَ وَصَلَ لَهُ التَّوْفِيقَ وَ التَّسْدِيدَ،
 فَإِنِّي مُمَثِّلٌ مَا رَسَمَهُ مِنْ ...). (١)

النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق:

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ خطية هي:
 أولاً: النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة جامعة طهران ضمن المجموعة
 المرقمة ١٤٧٦، المذكورة في فهرسها ٨: ١٢٨، تأريخ استنساخها سنة ١١١٣هـ،
 وهي بخط النسخ، و تقع في ١٩ صفحة، كل صفحة تحتوي على ١٩ سطر، و قد
 رمزنا لها بالحرف (ج).

ثانياً: النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة أستانة قم ضمن المجموعة المرقمة
 ٨٦، و المذكورة في الفهرس: ٢٢٧، كتبها مهدي بن علي رضا القمي بخط
 النستعليق بتاريخ ١٣٢٠هـ، و تقع في ٢٠ صفحة، كل صفحة تحتوي على ٢١

سطراً، وقد رمزنا لها بالحرف (أ).

ثالثاً: النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة المدرسة الفيضية ضمن المجموعة المرقمة ١٨٧٩، والمذكورة في فهرسها ١٤٣:٢، كتبها أبو تراب بن عبد الله، بخط نستعليق بتاريخ ١٣٤٠هـ، وتقع في ٢٨ صفحة، كل صفحة تحتوي على ١٧ سطراً، وقد رمزنا لها بالحرف (ف).

منهج التحقيق:

أتبعنا في تحقيق هذه الرسالة طريقة التلقيق بين النسخ الخطية التي مرّ وصفها، حيث أثبتنا الصحيح أو الأصح في المتن، وأشرنا إلى ذلك في الهامش، علماً بأن الاختلاف الوارد بين النسخ الخطية قليل جداً.

و استخرجنا الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة، وأشرنا إلى مصادر العامة التي تتواجد فيها فتاواهم ومخالفتهم للإمامية، وكذلك طابقنا مآذره المصنّف رحمه الله من اجماع الإمامية في المسائل الفقهية مع ثلاثة كتب أساسية في هذا المجال وهي: الانتصار، والخلاف، والتذكرة.

و شرحنا كذلك معاني الكلمات اللغوية التي تحتاج إلى توضيح.

وأخيراً نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لما فيه صلاح آخرتنا ودنيانا، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على حبيبه و نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

محمد الحسون

١٥ ذي الحجة ١٤١٢هـ

(کے اعلام)

فما انفق عليه الامانة ما اوجب العامة علي
خلاف في الاحكام الشرعية الفرعية للسبغ المفسد
الى الشرب النقيب الى الحسن محمد بن الحسن مؤسس

الموسى عليه السلام
مراتب الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا سر على ما روي في الحديث الشريف لما قرب منه من الزلف لديه واحتج
 وحمل السيف بيدنا محمد المصطفى وعلى أهل بيته الأصفياء وروى في
أما بعد أن الله سبحانه الشرف الثابت به ورحله الشريفين
 السند يد فانه يمثل ما رسمه من جمع ما انفقت عليه الأماشي من الحكا
 الشريفة على الأتمار الحبيب عليها السلام من الأئمة المهديين من آل محمد صلوات
 عليهم ما انفقت العادة على حلالهم فيه من حمله ما طافهم عليه جماعة من أوفياء
 منهم على حمله خلاصهم في ذلك الاختلاف في الأثر والمذهب انصاف
 كتاب أول المقالة في المذهب المختار في جميع ما للناس فيها علم خاص
 الاستدلال والفروع وحصل منها ما لم يسبق أحد له وتبني على النظام في

حفظ الله
والله

[illegible]

(مفاد)

الام ثوث الثالث في اصل المال مع الزوج والزوج معاه هو مدعي
 عباس وقد ذهب اليه جماعة من اهل النظر والامانة وفولام ابن
 ثلاث والام اخي بالكرامة من الم للاب هو قول جماعة من الصغار
 والثاني من جماعة من اهل النظر والامانة ذهب الى ان
 الرسول ثم تركه على الطريق من اهل النظر والامانة قال وحدث عليه الامام
 في الم اذا كان كما ذكرناه هو اخي من الم للاب خاصة هو شهر من
 المؤمنين كما هو قوله في الفقه في الم للاب في الحال والحال بالسياسة
 ظاهر في العامة وليس لهم فيه اجماع وفولام في ميث من كراهية
 ولا قريب منهم ومن على قبيلة هو مذكور عن العامة عن النجاشي
 الحراني وهو ايضا سند عن الخطاب فهذا ما يشاهد ما بين
 كثير من العامة انه يفتي بالامانة دون غيرهم وقد عناه في الم
 في من العامة وذكرنا من يدعي اليه من ذواتهم وامثالهم عوا
 شريفاً وعلى الموقف للصواب وهذا الجبل ادام الله على الم
 الشريف يفتي ما يشاء في اول هذا الكتاب من الامانة بما
 الا انه عليه ما اوجب العامة على خلافه ويذهب على ذلك ما
 من ذواتهم في المسائل المتفيمات ويضعي بعضه ما ذكرناه من
 الا بزاز والاخصار والاسم محمود واية فضل النوف في حيا
 الله وبع الم الامام وعلى الله سعة ما بعد اليقين ما له من العلم
 والهدى فصرح العامة بمقتضى الرسالة الشريفة يعني خاصة في
 الناس قد اراهم في الم الامام في الم الامام في الم الامام في الم
 الامام في الم الامام في الم الامام في الم الامام في الم الامام في الم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على ما أولوا به إلى وسئلنا التوفيق لما قرب منه وانقل إليه واحظى وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين وسلم كثيرا أما بعد إدام الله علينا الشرافة والكرامات ووسلنا التوفيق والتميز
 بتسليم ما رسمه فجميع ما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام الشرعية على أئمة الجتمع عليها بينهم
 نهية من العهد صلوات الله عليهم ما اتفقت العامة على خلافهم فيه وجعلنا ما طابقتهم عليه مما
 بينهم على خلافهم فيه لا لاختلافهم في الأداء والمذهب بل لخصاف الكتاب وإيالة القائل
 لخاصة الفتاوى وتجميع بها للناظر ما علم خواص الأصول والفروع وتوصل به منها ما لم يستجد
 عليه على النظام

يسأل الأشياء الناقصة الطهارة واجبة العامة على خلاف ذلك ونعموا ان الودعي والبدعي
 رآل الطهارة ويجب منها التوضوء كما يجب من البول وأبشاهه ما يقع الطهارة تتوزن في غير
 من ما لا يجوز والاستحاضة فلم أر العامة إجماعا على خلاف ما اتفقت الإمامية عليه من أحكامها
 تراهم في ذلك على الاختلاف وأما الناس فإن الإمامية في ذلك متفقة على أن سنة زائدة لا
 شرع وان كانت رواياتهم في معانيها وبطونها الاختلاف والعامة مجمعة على خلاف ما ذكرناه و

عز

ذلك ثم عفا ان كان سريسا
 العلم الكافر ولا يشترط اجراء المسلمين كلاكه المستكشف وهذا عظيم في الدين فاما ميراث الجور فانه
 جهل الامانية يكون وجهه النسب الصحيح دون النكاح الفاسد وهذا مذهب المالكية والتابعي وقد يعرض
 الامانية اني انه يكون في هجعتين جميعا وهو مذهب جماعة اهل العراق والعامة من غرير المومنين ^{عليهم}
 وعرضه بان يبعد القول الاول ^{الاول} هو العقد عند الامانية وبما يصدقها ثانيا واهل النظر منها باب
 ١١٠١ اخطا المزمع وانفقت الامانية على انه لا يكون في الغرير ايضا وهو مذهب ابن عباس وجماعة ^{متأخرة}
 والعامة واهل النظر الاثارة وقد علق قوم فراسحاب القول على كثر غرير المومنين عليه السلام وقوله
 ما رثتها انتعا وذلك انما خرج منه على طريق التقييد لا الثبات فاما قول الامانية فان الام ثباتا في
 اصناما مع الزوج والزوجة معا فهو مذهب ابن عباس وقد ذهب اليه جماعة من اهل النظر الاثارة وقد علم
 ان ابن عباس لا يوجب الام استحقاقا بالتزويج والتمسك به وهو قول جماعة من الصعابة والتابعين باحسان واليه ذهب
 بنان وغيرهم وقد جاء مدينة الرسول عليه واله السلام وصلى الطهر عن مالك انه قال وجدت عليه الاجماع وقد علم
 الم اذا كان كذا كونه فهو احق بالم لا بخاصة فهو مشهور غرير المومنين وقوله ان القسمة في الميراث
 لا خلافها باليسوية فهو مذهب طائفة الصعابة وليس لهم في اجماع وقد علم في ميراث ولا نسب ولا في ائمة
 مردود على قبيلة فهو مذهب عر العانة واليه يرجع الله عليه واله في قصة الخزاعي وهو ايضا مذهب غيرهم في
 وهذا وانما هو من بين كثير من العامة انه يختص بالامانية دون غيرهم وقد بينا في الاختلاف في بين العامة
 وذكرنا في هذا المذهب في مسائلهم واقامهم على ما شرحناه واصل الموفق للصواب هذه الجمل ادام الله عليهم ^{الذين}
 يتضمن ما شرحناه في اول هذا الكتاب في الابانة عما انفقت الامانية عليه مما اجبت العامة على خلافه وينبغي ^{ذلك}
 ما شرحناه في ما تقدم في المسائل البيئات ويقضي بجملة ما ذكرناه من الاجازة الاختصار وامرهم ودواياه ^{التي}
 وحسبنا الله ونعم الوكيل وحسب الله سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليمنا وحمد الله رب العالمين

(كتاب الوعظ)
فما اتفقت عليه الامم ما اجمعوا عليه في العلم والدين
للشيخ المصنف رحمه الله الى الشرف الغياي الحمد المحسن المبرور
بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بالسوية فهو ظاهري في العامة وليس لهم فيه اجماع وقولهم في غير
 من لاسب له ولا فريضة ردود على قبليته فهو مدعي عن العامة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الخنزير وهو ايضا مدعي عن النبي صلى الله عليه وسلم في
 واسباب ما يظن كثير من العامة انه يحق بالامامة دون غيرهم قد
 يتنازع الاختلاف فيه بين العامة وذكرنا من يذهب اليه من رؤسائهم
 وانتم على ما شرعناه والله الحق المصوب وهذا الجمل ادام الله علوا
 الشرف يتضمن ما شرعناه في اول هذا الكتاب من الابانة عما
 الامامية عليه ما اجمعت العامة على خلافه ويزيد على ذلك ما شرعناه من
 وفاتهم في مسائل الميتات ويقضي بسمية ما ذكرنا من الامامية في
 والله محمود ونسأل التوفيق وحسبنا ونعم الوكيل والله اعلم بالصواب
 والله وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين
 الامامة في سببها من غير من محرم في التبعين
 في سببها من غير من محرم في التبعين
 في سببها من غير من محرم في التبعين
 في سببها من غير من محرم في التبعين

الأحزاب

بِمَا تَفَفَّتْ عَلَيْهِ الْأُمَمُ مِنْ الْأَحْكَامِ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله على ما أولى وأبلى، ونسأله التوفيق لما قرب منه وأزلف^(١)
لديه وأحظى، وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى وعلى أهل بيته
الأصفياء وسلم كثيراً.

أما بعد،

أدام الله للسيد الشريف^(٢) التأييد، ووصل له التوفيق والتسديد، فإني

(١) أزلفه: أي قربته، والزلفى والزلفة: القربة والمنزلة. الصحاح ٤: ١٣٧٠ «زلف».

(٢) هو علم الهدى، سيد الشيعة وإمامهم، فقيه أهل البيت، السيد المرتضى علي بن الحسين ابن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم ابن الإمام موسى الكاظم عليه السلام. ولد في رجب سنة ٣٥٥هـ، وتوفي في الخامس والعشرين من ربيع الأول سنة ٤٣٦هـ. حاز من العلوم ما لم يدانيه فيه أحد في زمانه، سمع من الحديث فأكثر، وكان رحمه الله متكلماً، شاعراً، أديباً، عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا.

تتلمذ على يد عظماء عصره كالشيخ المفيد، وأحمد بن علي بن سعيد الكوفي، والحسين بن علي بن بابويه، وهارون بن موسى التلعكبري، وعلي بن محمد الكاتب، وغيرهم.

ممثل ما رسمه من جمع ما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام الشرعية، على الآثار المجتمع عليها بينهم عن الأئمة المهديّة من آل محمد صلوات الله عليهم، مما اتفقت العامة على خلافهم فيه، من جملة ما طابقهم عليه جماعتهم، أو فريق منهم على حسب اختلافهم في ذلك، لإختلافهم في الآراء و المذاهب، لتنضاف الى كتاب (أوائل المقالات في المذاهب المختارات)،^(١) و يجتمع بهما للناظر فيهما علم خواص الأصول و الفروع، ويحصل له منهما ما لم يسبق أحد إلى ترتيبه على النظام في المعقول.

[بياض في الأصل]^(٢)

→

و تتلمذ على يده عدد كبير من العلماء منهم شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، وأبو يعلى سلاّر بن عبدالعزيز الديلمي، وأبو الصلاح الحلبي، و محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري، و عبدالعزيز بن تحرير بن البراج. و قد ألف كتباً كثيرة أحصاها البعض في مائة و عشرين مؤلفاً.

انظر: تنقيح المقال ٢: ٢٨٤، الخلاصة: ٩٥، رجال ابن داود: ١٣٦، رجال النجاشي ٢: ١٠٢، روضات الجنات ١: ٢٩٥، رياض العلماء ٤: ٢٠، الفهرست: ٩٨، لسان الميزان ٤: ٢٢٣، لؤلؤة البحرين: ٣/٣.

(١) أوائل المقالات في المذاهب المختارات، أورد فيه المقالات الخاصة بالإمامية في المباحث الأصولية الكلامية، أول أبوابه القول في الفرق بين الشيعة - فيما نسبت به إلى التشيع - والمعتزلة. و بعده كتب هذه الرسالة (الإعلام فيما ...) ليحصل لناظر في هذين الكتابين علم مختصات الإمامية في الأصول و الفروع، أي أنه جعل هذه الرسالة (الإعلام ...) كالتكملة لرسالته (أوائل المقالات).

انظر: الذريعة ٢: ٤٧٢ رقم ١٨٤٤ و ٢٣٧ رقم ٩٤٤.

(٢) هكذا ورد في الطبعة السابقة، و في جميع النسخ الخطية التي اعتمدنا عليها ورد بياض ←

وأنهما ليسا من الأشياء الناقضة للطهارة^(١).
وأجمعت العامة على خلاف ذلك، وزعموا أن المذي^(٢) و الوذي^(٣)
ينقضان على كل حال الطهارة، ويجب منهما الوضوء كما يجب من البول
وأشباهه مما يرفع الطهارة.^(٤)

القول في الحيض و الاستحاضة و النفاس

أما الحيض و الاستحاضة، فلم أرَ للعامة اجماعاً على خلاف ما اتفقت
الإمامية عليه من أحكامهما، بل وجدت أقوالهم في ذلك على الاختلاف.
و أما النفاس، فإن الإمامية متفقة في ذلك على أن مدة زمانه لا تتجاوز

→

بمقدار سطر أو سطرين.

(١) نقل اجماع الإمامية على عدم ناقضية المذي والوذي للطهارة: السيد المرتضى في الانتصار:

٣٠، والشيخ الطوسي في الخلاف ١: ١١٨، والعلامة في التذكرة ١: ١١.

(٢) المذي، بسكون الذال، مخفف الباء: البلل الذي يخرج من الذكر عند ملاعبة النساء.

النهاية ٣١٢: ٤ «مذي»

(٣) الوذي، بالذال المعجمة الساكنة، والياء المخففة، و عن الأموي بتشديد الياء: ما يخرج

عقيب انزال المنى. و ذكر الوذي مفقود في كثير من كتب اللغة: مجمع البحرين ١: ٤٣٣

«وذا»

(٤) انظر: الأم ١: ٣٩، المبسوط للسرخسي ١: ٦٧، المدونة الكبرى ١: ١٢، المحلى ١: ٢٣٢،

نيل الأوطار ١: ٢٧٤.

أحدى و عشرين يوماً و إن كانت رواياتهم في حدّ غايته بظاهر الاختلاف (١) و العامة مجتمعة على خلاف ما ذكرنا، و متفقة على أنّ زمان النفاس يزيد على إحدى و عشرين يوماً و إن كان لهم في حدّه أيضاً اختلاف (٢)

القول في ما يحل للحائض و النفساء و الجنب

من قراءة القرآن

واتفقت الإمامية على أنّ من ذكرناه له أن يقرأ من القرآن كله ما شاء بينه و بين سبع آيات سوا اربع سور، فإنه لا يجوز له أن يقرأ منها شيئاً إلا وهو على خلاف حاله في الحدث و انتقاله الى الطهارات، و هي: سجدة لقمان، و حم السجدة، و النجم، و اقرأ بأسم ربك الذي خلق. و هذه السور عندهم بلا اختلاف يجب في قراءتها السجود على العزم دون

(١) قال السيد المرتضى في الانتصار: ٣٥: مما انفردت به الإمامية القول بأن أكثر النفاس مع الاستظهار التام ثمانية عشر يوماً.

و قال الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٢٤٣: أكثر النفاس عشرة أيام، و ما زاد عليه حكمه حكم الاستحاضة، و في أصحابنا من قال: ثمانية عشر يوماً.

و قال العلامة في التذكرة ١: ٣٥: أكثره إحدى و عشرين يوماً.

(٢) قال الشافعي، و مالك، و أبو ثور، و داود، و عطاء، و الشعبي: أكثره ستون يوماً.

و قال أبو حنيفة، و أحمد، و الثوري، و اسحاق، و أبو عبيد: أكثره أربعون يوماً.

و قال الحسن البصري: إنّه خمسون يوماً.

و قال الليث بن سعد: إنّه سبعون يوماً.

انظر: مختصر المزني: ١١، المجموع ٢: ٥٢٤-٥٢٢، المحلى ٢: ٢٠٣، مغني المحتاج ١: ١١٩-١٢٠،

المغني لابن قدامة ١: ٣٤٥، تحفة الأحوذى ١: ٤٣١.

الاستحباب. (١)

وأجمعت العامة على خلاف ذلك وإن كان بينهم في حكم قراءة القرآن لمن ذكرناه و عزائم السجادات اختلاف. (٢)

باب ما اتفقت الإمامية عليه مما أجمعت العامة على خلافه
في تغسيل الأموات، و تحنيطهم، و تكفينهم، و أركانهم الأكفان
جميع ما اتفقت الإمامية عليه مما أجمعت العامة على خلافه في هذا
الباب ستة أشياء منها:

قول الإمامية في توجيه الميت عند غسله الى القبلة ملقى على ظهره،
و تبديعهم من خالف ذلك. (٣)

(١) قال الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ١٠٠: يجوز للجنب و الحائض أن يقرأ القرآن، و في

أصحابنا من قيد ذلك بسبع آيات من جميع القرآن إلا سور العزائم.

(٢) قال الشافعي، و أحمد بن حنبل بعدم الجواز قليلاً أو كثيراً، إلا بعد الغسل أو التيمم.

و قال أبو حنيفة: يقرؤون دون الآية.

و قال داود: يقرأ الجنب كيف شاء.

و قال مالك: يجوز للحائض أن تقرأ على الإطلاق، و الجنب يقرأ الآية و الآيتين على

سبيل التعوذ.

انظر: سنن الترمذي ١: ٢٧٥، مغني المحتاج ١: ٧٢، نيل الأوطار ١: ٢٨٤، المحلى ١: ٧٧-٧٨،

الهداية ١: ٣١.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٦٩١، و العلامة في التذكرة

١: ٣٧.

و قال الشافعي: إن كان الموضع واسعاً أضجع على جنبه الأيمن و جعل وجهه الى القبلة

و منها: قولهم أنّ الحنوط هو الكافور خاصة دون سائر الطيب، و انه لايجوز التحنيط بغيره. (١)

و منها: قولهم أنّ أقلّ مقداره عند الوجود له و الامكان مثقال. (٢)
و منها: قولهم في الجريدتين و أنّ السنة وضعهما مع الميت في الأكفان. (٣)

و منها: قولهم في حطّه و امهاله قبل انزاله الى القبر قرب شفيره ليأخذ

→

كما يجعل عند الصلاة و عند الدفن، و إن كان الموضع ضيقاً أضجع على ظهره و جعل وجهه الى القبلة.

و قال أبو حنيفة: يُضجع على شقه الأيمن و وجهه الى القبلة كما يفعل في المدفن.

انظر: المجموع ١١٦:٥، مغني المحتاج ٣٣٠:١، الهداية ٦٧:٢، الباب ١٢٥:١.

(١) قال الشيخ الطوسي في الخلاف ٧٠٤:١: يكره أن يكون مع الكافور شيء من المسك والعنبر، و به قال مجاهد و عطاء و الشافعي، و قال أصحاب الشافعي: ذلك مستحب و روى ذلك عن علي عليه السلام و ابن عمر.

و قال العلامة في التذكرة ٤٤:١: لا يقوم غير الكافور مقامه عندنا، و سوّج الجمهور المسك.

انظر: المجموع ١٩٨:٥-٢٠٢، المدونة الكبرى ١٨٧:١، المغني لابن قدامة، ٣٤٢:٢، سنن البيهقي ٤٠٦-٤٠٥:٣.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك الشيخ الطوسي في الخلاف ٧٠٤:١، و العلامة في التذكرة ٤٤:١، و فيهما: و لم أجد لأحد من الفقهاء تحديداً في ذلك.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار ٣٦، و الشيخ الطوسي في الخلاف ٧٠٤:١، و العلامة في التذكرة ٤٤:١. ففي الخلاف: و خالف جميع الفقهاء في ذلك، و في التذكرة: و لم يستحبه غيرهم (أي غير الشيعة).

اهبته للسؤال. (١)

و منها: تلقينهم الميت في قبره قبل وضع اللبّن (٢) عليه، سنة يأترونها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعترته عليهم السلام. (٣)
والعامة مجتمعة (٤) على خلافهم فيما اتفقوا عليه من هذه الأشياء، و مختلفون فيما سواها من هذا الباب، فلبعضهم فيه خلاف، و لبعضهم فيه وفاق.

باب ما اتفقت الإمامية عليه

مما أجمعت العامة على خلافه من الأذان

واتفقت الإمامية على أن من ألفاظ الأذان و الإقامة للصلاة: حي على خير العمل، و أن من تركها متعمداً في الإقامة و الأذان من غير اضطرار فقد خالف السنة، و كان كتارك غيرها من حروف الأذان. (٥) و معهم في ذلك روايات متظافرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و عن الأئمة من عترته عليهم السلام. (٦)

-
- (١) نقل اجماع الإمامية على ذلك العلامة في التذكرة ١: ٥٢، و لم يذكر فيه خلافاً للعامة.
(٢) اللبّن: ما يعمل من الطين و يبنى به، الواحدة لبنة بفتح اللام و كسر الباء، و يجوز كسر اللام و سكون الباء. مجمع البحرين ٦: ٣٠٦ «لبن».
(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك العلامة في التذكرة ١: ٥٣، و لم يذكر فيه خلافاً للعامة.
(٤) في «أ»: مجمعة.
(٥) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٣٩، و الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٢٧٨، و العلامة في التذكرة ١: ١٠٤.
(٦) انظر: وسائل الشيعة ٤: ٦٤٢ باب ١٩ من أبواب الأذان و الإقامة.

وأجمعت العامة فيما بعد أعصار الصحابة على خلاف ذلك، وأنكروا أن يكون السنة فيما ذكرناه. (١)

باب القول فيما اتفقت الإمامية عليه

ما أجمعت العامة على خلافه في الصلوات

واتفقت الإمامية على أن السنة في افتتاح فرائض الصلوات بسبع تكبيرات (٢)

وأجمعت العامة على رفع السنة في ذلك، ولم يوافق أحد من متفقيهم (٣) للإمامية فيما ذكرناه. (٤)

واتفقت الإمامية على إرسال اليدين في الصلاة، وأنه لا يجوز وضع أحدهما على الأخرى كتكفير أهل الكتاب، وأن من فعل ذلك في الصلاة فقد أبدع وخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وآله، والأئمة الهادين من أهل بيته عليهم السلام. (٥)

(١) انظر: مختصر المزني: ١٢، الهداية ٤١: ١، المبسوط للسرخسي ٣٦٦: ١، المجموع ٩٣: ٣-٩٤، نيل الأوطار ٢: ١٦.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٤٠ وفيه: وليس باقي الفقهاء من يعرف ذلك، والشيخ الطوسي في الخلاف ٣١٥: ١ وفيه: ولم يوافقنا على ذلك أحد من الفقهاء، والعلامة في التذكرة ١١٣: ١.

(٣) في هامش نسخة «ج»: متفقيهم.

(٤) في نسخة «ج»: ذكرنا.

(٥) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٤١ حيث قال: وما ظنّ أفراد الإمامية به المنع من وضع اليمين على الشمال في الصلاة؛ لأن غير الإمامية يشاركونها في

وانكروا ما تعلقت به العامة^(١) في هذا الباب من حديث أبي هريرة^(٢)؛
لتهمته في الحديث، و تكذيب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام
له، و تكذيب عمر و عائشة له أيضاً فيما كان يرويه من مناكير الأخبار،
ولعدم الثقة بروايته عن أبي هريرة أيضاً، و كون الحديث به مضطرب
الاسناد.^(٣)

واتفقت الإمامية على أنه لا يجوز التلفظ بأمين في الصلاة، و أن
ما يستعمله العامة من ذلك في آخر أم الكتاب بدعة في الإسلام و وفاق

→

كراهة ذلك، و حكي الطحاوي في (اختلاف الفقهاء) عن مالك أن وضع اليدين احدهما
على الأخرى إنما يفعل في صلاة النوافل من طول القيام، و تركه أحب اليّ و حكي
الطحاوي أيضاً عن الليث بن سعد إنه قال: سبل اليدين في الصلاة أحب اليّ، إلا أن يطيل
القيام فيعيا فلا بأس بوضع اليمين على اليسرى.

و كذا نقله الشيخ الطوسي في الخلاف: ١: ٣٢١، و العلامة في التذكرة ١: ١٣٣.

(١) ذهب الشافعي، و أبو حنيفة، و سفيان، و أحمد، و اسحاق، و أبو ثور، و داود الى أنه
مسنون، إلا أن الشافعي قال: فوق السرة، و قال أبو حنيفة: تحت السرة، و هو مذهب
أبو هريرة.

و عن مالك روايتان: احدهما مثل قول الشافعي، والثانية الإرسال.

انظر: المجموع ٣: ٣١١-٣١٣، مختصر المزني: ١٤، نيل الأوطار ٢: ٢٠١-٢٠٤، المغني لابن

قدامة ١: ٤٧٢-٤٧٣، الهداية ١: ٤٧، اللباب ١: ٧١.

(٢) مسند أحمد ٢: ٢٤٠، المجموع ٣: ٣١٣.

(٣) قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٢٠: ٣١. و ذكر الجاحظ في كتابه المعروف

بكتاب التوحيد: إن أبا هريرة ليس بثقة في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله. قال:

←

لكفار أهل الكتاب^(١)

وأجمعت العامة على خلاف ذلك، وزعموا أنه سنة في الصلاة، مع اختلافهم في الجهر به والاختفات.^(٢)

واتفقت الإمامية على أنه لا يجوز القراءة في فرائض الصلاة ببعض سورة وإن قرأ قبلها فاتحة الكتاب، ولا يجوز الجمع بين قراءة سورتين فيما بعد فاتحة الكتاب، وأن من فعل ذلك فقد أبدع وخالف سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم^(٣)

وأجمعت العامة على خلاف ذلك، وأجازوا القراءة في الفرائض بما

→

و لم يكن علي عليه السلام يؤثقه في الرواية، بل يتهمه و يقدح فيه، و كذلك عمر وعائشة.

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٤٢، و الشيخ الطوسي في الخلاف ٣٣٢:١، والعلامة في التذكرة ١١٨:١.

(٢) قال الشافعي، و أحمد، و اسحاق، و داود: يجهر الإمام بها؛ لأنها تابعة للفاتحة.

و قال أبو حنيفة و الثوري: لا يجهر بها؛ لأنه دعاء مشروع في الصلاة فاستحب اخفاؤه.

و عن مالك روايتان: احدهما مثل قول أبي حنيفة، و الثانية: لا يقولها الإمام.

أما المأموم: فللشافعي قولان: الجديد الإخفاء، و به قال الثوري و أبو حنيفة. و القديم الجهر، و به قال أحمد و أبو ثور و اسحاق و عطاء.

انظر: المجموع ٣: ٣٦٨-٣٧٣، المغني لابن قدامة ١: ٤٨٩-٤٩٠، مغني المحتاح ١: ١٦١، المحلى ٢٦٤:٣.

(٣) نقل الاجماع على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٤٤، و الشيخ الطوسي في الخلاف ٣٣٦-٣٣٥:١، والعلامة الحلي في التذكرة ١: ١١٦.

ذكرناه. (١)

واتفقت الإمامية على أنه لا يجوز السجود إلا على الأرض الطاهرة أو ما أنبتت الأرض، سوا الثمار، وأنه لا يجوز السجود على ثوب منسوج وإن كان أصله من النبات إلا عند الحاجة إليه والاضطرار. (٢)

وأجمعت العامة على خلاف ذلك و زعموا أن السجود جائز على كل ما جاز فيه الصلاة، ولجأوا في تجويز ذلك إلى القياس، ونحوه من النظر والرأي. (٣)

واتفقت الإمامية على أن السنة في نوافل الليل والنهار يزيد في العدد (٤) على ما اجتمعت عليه في الحد والمقدار. (٥)

(١) جَوَزَ الشافعي القران بين السورتين بعد الحمد.

و جَوَزَ الشافعي و أكثر أصحابه قراءة بعض السورة بعد الحمد بقدر آيات السورة.
و قال النووي: قال القاضي أبو الطيب عن عثمان بن أبي العاص و طائفة: إنه تجب مع الفاتحة سورة أقلها ثلاث آيات، و حكاه صاحب (البيان) عن عمر بن الخطاب.

انظر: الأم ١: ١٠٢، المجموع ٣: ٣٨٨-٣٨٩.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٣٨، و الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٣٥٧، و العلامة في التذكرة ١: ١٢٠. و في الخلاف: و خالف جميع الفقهاء في ذلك، فأجازوا السجود على القطن و الكتان و الشعر و الصوف.

(٣) انظر: الأم ١: ١١٤، المجموع ٣: ٤٢٣-٤٢٥، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٣-٥٩٤.

(٤) في العدد: لم ترد في نسخة «أ».

(٥) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٥٠، و الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٥٢٥، و العلامة في التذكرة ١: ٧٠.

واتفقت الإمامية على أنَّ الاجماع في نوافل ليالي شهر رمضان بدعة حدثت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأن السنة بذلك التطوع بها على الانفراد^(١)

وأجمعت العامة على أنَّ هذا الاجماع ليس ببدع في الدين وإن اختلفوا في كونه سنة و مستحباً، واعتمدوا في ذلك على صنيع عمر بن الخطاب^(٢).

واتفقت الإمامية على تبديع العامة فيما يختارونه من صلاة

→

و اختلف أبناء العامة في عدد النوافل: فمنهم من قال: احدى عشرة، ومنهم من قال: ثلاث عشرة، ومنهم من قال: سبع عشرة، ومنهم من قال غير ذلك.

انظر: المجموع ٧:٤، الوجيز ١:٥٣-٥٤، المغني لابن قدامة ١:٧٩٨، الهداية ١:٦٦.

(١) نقل اجماع الامامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٥٤ حيث قال: و الموافق لقول الشيعة في ذلك من العامة أكثر من المخالف، و الشيخ الطوسي في الخلاف ١:٥٢٨، والعلامة في التذكرة ١:٧٣.

(٢) قال الشافعي: صلاة المنفرد في قيام شهر رمضان أحبُّ إليَّ، و كذلك قال مالك.

و قال ابن داود بصلاتها جماعة، و شنع على الشافعي في هذه المسألة و قال: خالف فيها السنة و البدعة.

و روي عن عمر انه أمر أن تصلى التراويح جماعة، و أمر باخراج القناديل ثم قال: هي بدعة و نعمت البدعة هي.

و روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في المسجد فصلى بصلاته ناس، ثم صلى في القابلة فكثر الناس، ثم اجتمعوا في الليلة الثالثة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلما أصبح قال: «رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج

←

الضحى^(١)، ورووا عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب و الأئمة من ذريته عليهم أجمعين السلام في ذلك أخباراً تؤيد ما ذكرناه^(٢) وأجمعت العامة على تبديع الإمامية في تبديعهم بما وصفناه^(٣).

القول في سجدي الشكر و التعفير بعدهما

في أعقاب الصلوات

اتفقت الإمامية على أن سجدي الشكر و التعفير بعدهما في أعقاب الصلوات فضل جاءت به السنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم و عمل به الأئمة من عترته عليهم السلام^(٤)

→

اليكم إلا أنني خشيت أن يفرض عليكم».

و قال صلى الله عليه وآله: «كل بدعة ضلالة، و كل ضلالة في النار».

انظر: المجموع ٥: ٤، صحيح البخاري ٥٨: ٣، صحيح مسلم ٥٢٤: ١، موطأ مالك ١: ١١٤،

سنن ابن ماجه ١٥: ١، سنن أبي داود ٢٠١: ٤، سنن الدارمي ٤٤: ١.

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٥٠، الشيخ الطوسي في

الخلاف ٥٢٠: ١، و العلامة في التذكرة ٧٢: ١.

(٢) قال الإمام الباقر عليه السلام: «ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الضحى قط».

و عن أمير المؤمنين عليه السلام: انه مرّ برجل يصلي الضحى في مسجد الكوفة، فغمز جنبه بالدرة و قال: «نحرت صلاة الأوابين نحرك الله»، فقال: فأتركها؟ قال: فقال: (أرأيت

الذي ينهى عبداً إذا صلى) (العلق: ١٠).

انظر: وسائل الشيعة ٧٤: ٣ باب ٣١ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

(٣) انظر: المجموع ٣٥: ٤، الأم ١٤٩: ١، مختصر المزني: ١٩-٢٠.

(٤) انظر وسائل الشيعة ١٠٧٠: ٤ و ما بعدها من أبواب سجدي الشكر

وأجمعت العامة على انكار السنة فيه وإن كان فيهم من يروي سجدة الشكر وحدها دون التعفير الذي ذكرناه^(١)، وفيهم من لا يعزم على تبديع المعفر لشكه في صوابه، و توقفه في الحكم عليه بضد الصواب.

القول في عدد من تجب بحضورهم المصير

صلاة الجمعة والعيدين على الاجتماع

واتفقت الإمامية على أن أقل من يجب بحضوره المصير الاجتماع لصلاة الجمعة خمسة نفر من الرجال الأحرار المسلمين، الذين ليسوا مسافرين ولا مرضى ولا عاجزين، وأقل من يجب بحضوره المصير صلاة العيدين سبعة نفر ممن ذكرناه^(٢).

وأجمعت العامة على خلاف هذا التحديد وإن كانوا في العدد والحد مختلفين^(٣).

(١) منهم الشافعي، والليث بن سعيد، وأحمد.

و قد حكاه ابن المنذر عن علي عليه السلام، وأبي بكر، وكعب بن مالك، وإسحاق، وأبي ثور، وهو مذهب داود. وقال ابن المنذر: وبه أقول. و قال أبو حنيفة: يكره.

و عن مالك روايتان، أشهرهما الكراهة.

و حكى ابن المنذر عن النخعي القول بالكراهة.

انظر: الأم ١: ١٣٤، المجموع ٤: ٦٨، المغني لابن قدامة ١: ٦٩٠، نيل الأوطار ٣: ١٢٩.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٥٣، و الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٥٩٨، و العلامة في التذكرة ١: ١٤٦.

(٣) قال الحسن بن حي: تنعقد باثنين.

القول في مَنْ لا يصلح للإمامة في الجمعة والعيد
من الأحرار البالغين من المسلمين وإن كانوا على ظاهر
العفاف والستر الجميل

واتفقت الإمامية على أنه لا يصلح للإمامة في الجمعة والعيد
أبرص، ولا مجذوم، ولا مفلوج، ولا محدود وإن صلح للإمامة في غير ما
عددنا من الصلاة^(١)

وأجمعت العامة على خلاف ذلك، وزعموا أن يقدم جميع ما ذكرناه
في هذين الوطنين إذا كانوا يحسنون للإمامة من غير محذور، وتعلقوا في
ذلك بالرأي، ولم يلجأوا فيه إلى أثر مذكور^(٢)

القول في صلاة الكسوف

واتفقت الإمامية على أن صلاة الكسوف ركعتان، في كل ركعة منها

→

وقال الليث وأبو يوسف: تنعقد بثلاثة؛ لأنه أقل الجمع.

وقال الثوري وأبو حنيفة: تنعقد بأربعة.

وقال ربيعة: تنعقد باثني عشر نفساً، ولا تنعقد بأقل منهم.

وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: لا تنعقد بأقل من أربعين.

انظر: الأم ١: ١٩٠، المجموع ٤: ٥٠٢-٥٠٤، بداية المجتهد ١: ١٥٧، المبسوط للسرخسي

٢٤: ٢٥٢، الهداية ١: ٨٣.

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٥٠، الشيخ الطوسي في

الخلاف ١: ٥٦١.

(٢) انظر: بداية المجتهد ١: ١٤٧، المجموع ٤: ٢٥٠.

خمسة ركوعات.^(١)

وأجمعت العامة على خلاف ذلك و إن اختلفوا في عدد الركوع في كل ركعة من هذه الصلاة.^(٢)

واتفقت الإمامية على أن من ترك صلاة الكسوف متعمداً قضاها من بعد، و عليه من جهة السنة غسل إن كان احترق القرص كله، يستعمله قبل القضاء، ليكون كفارة لترك الصلاة فيما مضى.^(٣)

وأجمعت العامة على خلاف ذلك، و أنكروا السنة في الغسل لذلك كما وصفناه.^(٤)

القول في الصلاة على الأموات

واتفقت الإمامية على أن التكبير^(٥) في الصلاة على موتى المؤمنين خمس تكبيرات، من نقص منها شيئاً خالف بذلك السنة، و أبدع في شرع

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٥٨، و الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٦٧٩، و العلامة في التذكرة ١: ١٦٣.

(٢) قال أبو حنيفة و النخعي و الثوري: إنها ركعتان على هيئة الصلاة المعروفة.

و قال مالك و أحمد و اسحاق و الليث و الشافعي: إنها أربع ركعات في أربع سجادات. انظر: المجموع ٥: ٤٤٥، المبسوط للسرخسي ٢: ٧٤، بداية المجتهد ١: ٢١١، الهداية ١: ٨٨.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٥٨، و الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٦٧٨، و العلامة في التذكرة ١: ١٦٤.

(٤) انظر: الأم ١: ٢٤٤، المغني لابن قدامة ٢: ٢٨٠.

(٥) التكبير: لم ترد في نسخة «أ».

الاسلام. (١)

وأجمعت العامة على خلاف ذلك، و زعموا على أن من كبر أربعاً فلم يخط السنة، و لأتى بدعة^(٢) و إن كان كثير منهم يجيز تكبير الخمس على الموتى، و يقر بأن من فعله كان موافقاً لسنة من سنن رسول الله صلى الله وآله وسلم. (٣)

واتفقت الإمامية على أن الخروج من الصلاة على الموتى بغير تسليم، إلا أن يحتاج الإمام إليه لا يذان المؤمنين به، أو التقية، أو الاضطرار. (٤)

وأجمعت العامة على خلاف ذلك، و زعموا أن التسليم في هذه الصلاة سنة و إن كانوا مختلفين في عدد السلام والجهر به والاختفات. (٥)

واتفقت الإمامية على أن من السنة وقوف الامام في صلاة الجنائز

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٥٩، و الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٧٢٤، ٧٢٩، و العلامة في التذكرة ١: ٥٠.

(٢) الأم ١: ٢٧٠-٢٧١ و ٢٨٣، مختصر المزني: ٣٨، المجموع ٥: ٢٣١، بداية المجتهد ١: ٢٣٤، الباب ١: ١٣٣.

(٣) منهم ابن أبي ليلى، و حذيفة بن اليمان، و زيد بن أرقم.

انظر: المجموع ٥: ٢٣١، بداية المجتهد ١: ٢٣٤.

(٤) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٥٩، و الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٧٢٤.

(٥) قال أبو حنيفة و أصحابه: يسلم الإمام عن يمينه و عن يساره.

و قال مالك: يسلم الإمام واحدة و يُسمع من يليه، و يسلم من وراءه تسليمه واحدة في أنفسهم.

مكانه حتى ترفع الجنازة على أيدي الرجال^(١).

وأجمعت العامة على نفي ما أثبتوه من السنة في هذا المكان^(٢).

باب الزكاة

ما اتفقت الإمامية عليه مما أجمعت العامة على خلافه

في جميع أبواب الزكاة

مجموع ما اتفقت الإمامية عليه في هذه الأبواب، مما للعامة خلاف لهم عليه أو وفاق خمسة أشياء:

منها: قول الإمامية إنَّ التبر و الفضة قبل سبكهما و ضربهما دراهم ودنانير لازكاة فيهما على الإيجاب^(٣).

و منهما: قولهم إنَّ السبائك من الذهب والفضة و النقار^(٤) منهما

→

و قال الثوري: يسلم الإمام عن يمينه تسليمه خفيفة.

و قال ابن حي: يسلم الإمام عن يمينه و عن شماله تسليماً خفيفاً و لا يجهر به.

و قال الشافعي مثل قول ابن حي.

انظر: الأم ٢٧٠:١، مختصر المزني: ٣٨، الهداية ٩٢:١، المبسوط للسرخسي ٦٤:٢، بداية

المجتهد ٢٣٦:١، المجموع ٢٣٩:٥، كفاية الأخبار ١٠٣:١، اللباب ١٣٣:١.

(١) نقل اجماع الامامية على ذلك العلامة في التذكرة ٤٩:١.

(٢) انظر: المجموع ٢٣٩:٥، بداية المجتهد ٢٤٠:١.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٨٠، و قال: و باقي الفقهاء

يخالفون في ذلك، و يوجبون الزكاة في جميع الأحوال، إلا الشافعي فإنه لا يوجب الزكاة في

الحلي و الحلل المباح على اظهر قوله و الحلل المباح على اظهر قوله.

(٤) النُقَرَة: السبيكة. الصحاح ٨٣٥:٢ «نقر».

جميعاً ما لم يحتل بذلك فيهما لاسقاط الزكاة لازكاة فيهما كقولهم في
المسألة الأولى سواء. (١)

و منها قولهم إنَّ أقل ما يخرج الى الفقير من مفروض الزكاة درهم على
التمام. (٢)

[بياض بمقدار ثلث صفحة] (٣)

والأحكام، فبين العامة فيه اختلاف، وقد ذهب بعض الإمامية من
هذه الأبواب إلى ما رغب عنه جمهورهم، و كان من العامة مع هذه الجمهور
على الرغبة عنه الاطباق.

و كذلك وجدت القول في أبواب الإعتكاف، و أحكام المسافرين في
الصوم و الافطار و التقصير في الصلاة و التمام و حدود المسافات و الطاعة
في السفر و الإباحة و العصيان، فلم أتعرض لتفصيل هذه الجمل، إذ الغرض
في هذا الكتاب سواه على ما رسمناه.

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٨٣، و الشيخ الطوسي في
الخلاف ٧٧: ٢، و العلامة في التذكرة ٢١٥: ١.

(٢) قال السيد المرتضى في الانتصار: ٨٢: و بما انفردت به الإمامية القول بأنه لا يعطى الفقير
الواحد من الزكاة المفروضة أقل من خمسة دراهم، و روي أنَّ الأقل درهم واحد، و باقي
الفقهاء يخالفون في ذلك و يجيزون اعطاء القليل و الكثير من غير تحديد، و حجتنا على ما
ذهبنا إليه اجماع الطائفة.

(٣) هكذا في الطبعة السابقة و النسخة الخطية «ف»، و في النسخة «أ»: بياض بمقدار أربع
صفحات.

باب أحكام الحج

لم يجمع العامة في هذا الباب على خلاف ما اتفقت الإمامية عليه إلا في مسألة واحدة، وهي قول الإمامية: إنَّ من فاتته عرفات و أدرك المشعر الحرام يوم النحر أم قبل الشمس فقد أدرك الحج. (١)
والعامة بأسرها على خلاف ذلك. (٢)

فأما ما سواه من أحكام الحج، فليس للإمامية على الإطباق فيه قول إلا و كافة العامة توافقهم عليه أو بعضهم حسب ما قدمناه.
و لم أرد بالعامة فيما سلف، و لا أعني فيما يستقبل الحنبلين دون الشافعيين، و لا العراقيين دون المالكيين، و لا متأخراً دون متقدم، و لا تابعياً دون مَنْ نُسب إلى الصحبة. بل أريد بذلك كل مَنْ كانت له فتيا في أحكام الشريعة، و أخذ عنه قوم من أهل الملة، ممن ليس له حظ في الإمامة من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم أو كان معروفاً بالأخذ عن آل محمد عليهم السلام خاصة، فإذا لم يوجد الوفاق من جماعة مَنْ سميت أو واحد منهم، فقد لحق المقال الخلل و العياذ بالله، و إن وجد من واحد منهم كائناً مَنْ كان و قد سلّم من الخطأ والحمد لله.

باب أحكام البيوع

و ليس في أحكام البيوع اتفاق على شيء في خلافه اجماع من العامة

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٩٠، و الشيخ الطوسي في الخلاف ٣٤٢: ٢، و العلامة في التذكرة ٣٧٣: ١.

(٢) انظر: المجموع ١٠٢: ٨-١٠٣، بداية المجتهد ٣٤٧: ١، كفاية الأخيار ١٤٢: ١-١٤٣.

فأذكره على التفصيل، و كل مسألة في هذا الباب اتفق أهل الإمامة عليها على قول فيها أو اختلفوا، ففيها اجماع من العامة أو اختلاف.

باب أحكام الشفعة

و جميع ما ذهب إليه الإمامية في الشفعة و أحكامها، فالعامة معهم فيه على الإجماع منهم أو الاختلاف، إلا مسألة واحدة، و هي قول الامامية: انه إذا كان بين أكثر من اثنين بطلت الشفعة فيه، سواء كان محدوداً بالقيمة أم مشاعاً.

و لم أجد من العامة أحداً يوافقهم على ذلك، و يجوز أن يكون مذهباً لبعض التابعين إلا انني لا أعرفه. (١)

(١) اختلف علماء الإسلام في بطلان الشفعة و عدمه اذا كان بين أكثر من اثنين على ثلاثة أقوال:

الأول: البطلان، ذهب إليه أكثر علماء الإمامية، ففي كتاب الخلاف: عندنا أنّ الشريك إذا كان أكثر من واحد بطلت الشفعة، فلا يتصور الخلاف في أنّ الشفعة على قدر الرؤوس أو على قدر الأنصباء. و في كتاب التذكرة: فلو تعدد الشركاء و زادوا على اثنين فلا شفعة عند أكثر علمائنا خلافاً للعامة.

الثاني: عدم البطلان و أنها على قدر الرؤوس، ذهب اليه من الإمامية ابن الجنيد - على ما حكاه عنه العلامة في المختلف - و الصدوق في الفقيه.

و من العامة: النخعي، و الشعبي، و الثوري، و أبو حنيفة و أصحابه، و هو أحد قولي الشافعي، و اختيار المزني.

الثالث: عدم البطلان و أنها على قدر الأنصباء، ذهب إليه أبو حامد الاسفرايني، و سعيد بن المسيب، و الحسن البصري، و عطاء، و مالك، و أحمد، و اسحاق، و هو القول ←

[من هنا سقطت بعض الأوراق عن النسخة المنقول عنها]^(١)

من مهدي، ويزيد بن هارون، و من تبعهم من أهل الآثار.
والثالثة: قولهم بإباحة نكاح المتعة،^(٢) وهو مذهب عبدالله بن مسعود،
و عبدالله بن عباس، و جابر بن عبدالله، و سلمة بن الأكوع، و يعلى بن
أمية، و صفوان بن أمية، و معاوية بن أبي سفيان.
و قال به من التابعين: عطاء، و طاووس، و سعيد بن جبیر، و جابر بن
يزيد، و عمر بن دينار.^(٣)

→

الأخر للشافعي.

انظر: الخلاف ٤٣٥:٣، المختلف: ٤٠٣، التذكرة ٥٨٩:١، من لا يحضره الفقيه ٤٦:٣ ذيل
الحديث ١٦٢، المجموع ٣٢٦:١٤-٣٤٥، مغني المحتاج ٣٠٥:٢، موطأ مالك ٧١٥:٢، المدونة
الكبرى ٤٠١:٥، الوجيز ٢١٩:١.

(١) هكذا في الطبعة السابقة و النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٠٩، و الشيخ الطوسي في
الخلاف ٢٢٥:٢.

(٣) نقل ذلك كل من تعرض لنكاح المتعة من العامة كالشافعي في الأم ٧٩:٥، و النووي في
المجموع ٢٤٩:١٦، و السرخسي في المبسوط ١٥٢:٥.

و قال ابن قدامة في المغني ٥٧:٧: و حكى عن ابن عباس انها جائزة، و عليه أكثر
أصحابه، و عطاء، و طاووس، و به قال ابن جريح. و حكى ذلك عن سعيد الخدري،
و جابر. و ذهب إليه الشيعة؛ لأنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن فيها.
وروي أن عمر قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله عليه وآله وسلم أفأنهي عنهما
و أعاقب عليهما؟ متعة النساء و متعة الحج. و لأنه عقد منفعة، فيكون مؤقتاً كالاجارة.

و قد ذكر ذلك على ما حكيناه أيضاً أبو علي الحسين بن علي بن زيد في كتابه المعروف بـ (كتاب الأقضية)، و كان إماماً من أئمة العامة، فقيها ثقة عندهم صدوقاً.

و حكى أبو جعفر محمد بن حبيب في كتابه المعروف بـ (كتاب المحبر) انه كان يقول بالمتعة من الصحابة جماعة ممن سميناه، و زاد فيهم أنس بن مالك، و زيد بن ثابت، و عمران بن حصين، قال: و الصحيح علي بن أبي طالب.

و حكى الساجي في كتابه (الاختلاف) عن أحمد بن حنبل انه سئل عن نكاح المتعة فقال: لا يعجبني، و هذا يدل علي أنه لم يكن عازماً على تحريمها البتة، و إنما كان يكرهها؛ لضرب من الرأي.

و الرابعة: قولهم في جواز نكاح المرأة على عمتها و خالتها إذا أذنت العمة و الخالة في ذلك و رضيتا به، و هذا مذهب النظام، و قد حكى عن جعفر القصي، و المحكّمة كلهم على جوازه، و هؤلاء من العامة و ليسوا من الخاصة على ما قدّمناه.^(١)

باب ما اتفقت الإمامية عليه مما أجمعت العامة على خلافه في أحكام الطلاق

و اتفقت الامامية على أنّ الطلاق لا يقع على كل حال إلا بشهادة

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١١٦، و الشيخ الطوسي في

الخلاف ٢: ٢١٥، و العلامة في التذكرة ٢: ٦٣٨.

و قول العامة مذكور في الأم ٥: ٥، و المجموع ١٦: ٢٢٣، و المغني لابن قدامة ٧: ٤٧٨.

مسلمين عدلين، فمن لم يشهده عدلان فالملتلف بطلاقها على ثبوت النكاح. (١)

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، وأن الطلاق قد يقع وإن لم يحضره الشاهدان.

و اتفقت الإمامية على أن الطلاق لا يقع بغير لفظه وإن عبر به و عبر عنه سائر الألفاظ العربية مما سواه. (٢)

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و زعموا أنه قد يقع بغير لفظه إذا أُريد بذلك لفظ الطلاق. (٣)

و اتفقت الإمامية على أن الطلاق لا يقع بالشروط على كل حال. (٤)

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٢٧، و الشيخ الطوسي في الخلاف: ٣: ٢٨.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٣٠، و الشيخ الطوسي في الخلاف: ٣: ٣٠.

(٣) قال أبو حنيفة: لفظ الطلاق الصريح ما تضمن الطلاق خاصة، و الباقي كنايةات يقع الطلاق بها مع النية.

و قال الشافعي: صريح الطلاق ثلاثة ألفاظ: الطلاق، و الفراق، و السراح. و باقي الألفاظ كنايةات لا يقع بها الطلاق إلا مع مقارنة النية لها، و يقع من ذلك ما ينويه.

و قال مالك: صريح الطلاق كثير: الطلاق، و الفراق، و السراح، و خلية، و برية... و

انظر: المجموع ١٧: ٩٦-١٠٠، مغني المحتاج ٣: ٢٨٠، الوجيز ٢: ٥٣-٥٤، المغني لابن

قدامة ٨: ٢٦٤-٢٧٢.

(٤) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٢٧، و الشيخ الطوسي في

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و زعموا أنه واقع بالشروط على اختلافها و الوقت و الزمان.^(١)

و اتفقت الإمامية على أن الطلاق لا يقع باليمين، مثل أن يقول بطلاق زوجتي ان أفعل كذا لم يقع، و لا يكون يمينا على كل حال.

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و أن اليمين في الطلاق يمين في التحقيق. و قد يقع بالحلف فيها الطلاق.

و اتفقت الإمامية على أن الطلاق الثلاث لا يقع إلا بعد رجعتين من المطلق يكون بين الثلاث و كذا لا يقع تطليقه ثانية إلا بعد رجعة بينهما و بين الأولى، و من لم يراجع بعد التطليق فلا طلاق له بعد الطلاق^(٢).

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و زعموا أن الطلاق الثلاث واقع بغير رجعة بين التطليقات.^(٣)

باب الخلع و المبراة و النشوز و الشقاق

و الإيلاء و الظهار و التخيير و التحليل و اللعان

ليس للإمامية اتفاق على خلاف اجماع العامة في هذه الأبواب و ما

→

الخلاف ٣: ٣٥.

(١) انظر: المغني لابن قدامة ٣: ٣٢٠.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٣٤، والشيخ الطوسي في

الخلاف ٣: ٢٩.

(٣) انظر: المجموع ١٧: ١٣٠، الوجيز ٢: ٥٩، مغني المحتاج ٣: ٢٩٨، المغني لابن قدامة ٨: ٤٠٠،

المبسوط للسرخسي ٦: ٤.

فيها من الأحكام إلا في ثلاث مسائل:

أحداها: ما اجتمع عليه فقهاء الإمامية في الظهار، وانه لا يقع إلا بشروط الطلاق من الاستبراء للحاضرة المدخول بها إذا كانت ممن تحيض، والشاهدين، والنية، ولفظ الظهار، وعدم وقوعه بالشروط والايان.^(١)

والثانية: اتفاقهم على ابطال التخيير، وانه لا يقع به فراق.

والثالثة: قولهم في التملك وانه باطل ظاهر الفساد وإن كانت رواياتهم في هذه المواضع على الاختلاف، فإن اجماعهم على العمل فيها بما وصفناه.

والعامة مجمعة على خلافهم في هذه المسائل كما ذكرناه.^(٢)

باب أحكام العدد و النفقات

جميع ما اتفقت الإمامية عليه في هذه الأبواب بما أجمعت العامة على خلافهم فيه ثلاث مسائل:

أحداها: قولهم في عدة الحامل من الوفاة أبعد الأجلين.^(٣)

والثانية: وجوب الرجعة لمن طلق ثلاثاً في وقت واحد، كما يجب لمن

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٤١-١٤٢، والشيخ الطوسي في الخلاف: ٣: ٤٦.

(٢) انظر: الأم: ٦٧٧، المجموع: ١٧: ٣٤٠، الوجيز: ٢: ٨٠، مغني المحتاج: ٣: ٣٥٣، المغني لابن قدامة: ٨: ٥٥٥.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٤٩، والشيخ الطوسي في الخلاف: ٣: ٧٥.

طلق واحدة أو اثنين. (١)

و العامة بأجمعها على خلاف ما شرحناه في هذه المسائل
الثلاث. (٢)(٣)

باب أقل الحمل و أكثره

أقل الحمل لما يخرج حياً مستهلاً، فهو عند الإمامية و جمهور العامة
واحد، و هو ستة أشهر. (٤)

و أما أكثره فهو عندهم سنة واحدة. (٥)

و العامة بأجمعهم على خلافه في حد الأكثر: فمنهم من يقول: أكثره
سنتان، و منهم من يقول: ثلاث، و منهم من يقول: أربع، و منهم من يقول:
سبع سنين. و روى أصحاب الحديث منهم: إن هرم بن حيّان ولدته أمه لثمان
سنين و قد ثغر. (٦)

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٣٤.

(٢) ذكر مسألتين و ليس ثلاث مسائل.

(٣) انظر: الأم: ٦: ٢٢٣ و ٥: ٢٤٩، الوجيز: ٢: ٩٩، مغني المحتاج: ٣: ٣٨٨.

(٤) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٥٤، و الشيخ الطوسي في
الخلاف: ٣: ٨٠.

(٥) قال الشيخ الطوسي في الخلاف: ٣: ٨٠، و أكثره عندنا تسعة أشهر، و قد روي في بعض
الأخبار سنة.

(٦) قال أبو حنيفة و الثوري و البستي: أكثره سنتان، و قيل إن أبا حنيفة حملت به أمه ثلاث
←

القول في أحكام أمهات الأولاد

و هذا باب لم ينفرد الإمامية فيه بشيء أجمعت العامة على خلافه، بل قد ذهب الى مقال الإمامية فيه جماعة من متقدمي العامة و متأخريهم، فلا حاجة لنا إلى تفصيل ما فيه، إذ الغرض غيره على ما قدمناه.

باب العتق و التدبير و المكاتبه

ليس للإمامية اتفاق في هذه الثلاثة الأبواب على خلاف اجماع العامة فيها إلا على مسألة واحدة، و هي أنّ العتق لا يقع بالشروط و لا بالايان، وانه لا يكون إلا لوجه الله عزّ و جلّ^(١).

و العامة مجمعة على وقوعه بشرط و يمين، و على جميع الصفات^(٢).

→

سنين.

و قال: الشافعي، و مالك في أحد أقواله: أكثره أربع سنين. و حكي عن مالك انه قال: جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق و زوجها رجل صدق، حملت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة، تحمل كل بطن أربع سنين. و قال مالك في أحد أقواله: أكثره خمس سنين.

و قال الزهري، و الليث، و ربيعة، و مالك في أحد أقواله: أكثره سبع سنين.

انظر: الأم: ٥: ٢١٢، الوجيز: ٢: ٩٥-٩٦، المغني لابن قدامة: ٣: ٣٩٠.

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٦٩، و الشيخ الطوسي في

الخلاف: ٣: ٢٦٦.

(٢) انظر: مغني المحتاج: ٤: ٤٩٢.

باب القضاء و الشهادات و الدعاوى و البيئات

في هذا الباب مسائل كثيرة، و لم أجد للإمامية فيها وفقاً على خلاف
اجماع العامة إلا مسألتين: احدهما في القضاء، و الأخرى في الشهادات.
فأما التي في القضاء فهي قولهم: انه إذا ابتدر الخصمان بالدعوى
فوجب للحاكم أن يبدأ بالذي على يمين خصمه، و يجري الآخر مجرى
الصامت أو المسبوق بالدعوى، ثم ينظر في دعوى الآخر. (١)
و لم أر لأحد من العامة وفقاً للإمامية في هذا. (٢)
و أما التي في الشهادات فهي قولهم: ان شهادة الابن لأبيه جائزة إذا
كان عدلاً، و شهادته عليه غير جائزة على جميع الأحوال. (٣)

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٤٣، و الشيخ الطوسي في
الخلاف: ٣: ٢٣٣.

(٢) قال أبو حامد الغزالي في الوجيز ٢: ٢٤٢، و محمد الشربيني في مغني المحتاج ٤: ٤٠١: اذا
ازدحم الخصوم قدم الأسبق، فإن جهل أو جاءوا معاً أقرع.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك الشيخ الطوسي في الخلاف: ٣: ٢٤٨، و السيد المرتضى في
الانتصار: ٢٤٤ حيث قال: واما انفردت به الإمامية في هذه الأعصار - و إن روي لهما وفاق
قديم - القول بجواز شهادات ذوي الأرحام و القرابات بعضهم ببعض اذا كانوا عدولاً من
غير استثناء لأحد إلا ما يذهب إليه بعض أصحابنا معتمداً على خبر يرويه من أنه لا يجوز
شهادة الولد على الوالد و إن جازت شهادته له، و يجوز شهادة الوالد لولده و عليه. و قد
رويت موافقة الإمامية في ذلك عن عمر بن الخطاب، و شريح، و الزهري، و عمر بن
عبد العزيز، و الحسن البصري، و الشعبي، و أبو ثور.

و لم أر لأحدٍ من العامة متابعة لهم في هذه التفرقة بين أحكام الشهادة فيما ذكرناه. (١)

باب النذر و الايمان و الكفارات

اتفقت الإمامية على أن مَنْ نذر لوجه الله تعالى شيئاً من القربات فلم يفعله باختيار، أن عليه كفارة، فإن كان صياماً في يوم بعينه فأفطر من غير سهوٍ و لا اضطرارٍ، كان عليه ما يجب على المفطر يوماً من شهر رمضان على الاختيار، و إن كان من غير الصيام فأخلفه، فعليه ما يجب من الكفارة للايمان. (٢)

و العامة مجمعة على خلاف ما وصفناه. (٣)

و اتفقوا على أنه لا يمين إلا بالله عزّ و جلّ و تعليقها باسم من اسمائه. و العامة مجمعة على أنه قد يكون اليمين بغير أسماء الله تعالى. (٤)

و اتفقوا على أن مَنْ حلف بالله تعالى في فعل شيء أو تركه، و كان خلاف ما حلف عليه أولى في الدين، ففعل الأولى، لم يكن عليه كفارة، فلذلك ان كان أصلح له في الدنيا و أدر عليه و أنفع، لم يكن عليه كفاره

(١) انظر: الأم ٧: ٤٦، الوجيز ٢: ٢٥٠، مغني المحتاج ٤: ٤٣٤.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٦٢، و الشيخ الطوسي في الخلاف ٣: ٢٢٦.

(٣) انظر: الوجيز ٢: ٢٣٤.

(٤) انظر: الأم ٧: ٦١، الوجيز ٢: ٢٢٤، مغني المحتاج ٤: ٣٢٠.

كالأولى سواء^(١).

و العامة مجمعة على خلاف ذلك، و ايجاب الكفارة فيما أسقطته الإمامية مما عدناه^(٢).

و اتفقت الإمامية على أن من عاهد الله تعالى عند المقام أن لا يقرب محظوراً ثم قرب، فإن عليه ما على قاتل الخطأ من الكفارة، و هو عتق رقبة، أو الاطعام، أو الصيام.

و لم أجد أحداً من العامة يوافقهم في هذا الحكم، و لا قرأت لهم جواباً فيه على البيان.

باب الصيد و الذبائح

و هذا من الأبواب التي ليس للإمامية فيه اتفاق على خلاف اجماع العامة، و قولهم في جميعه لا يخرج عن أقاويل أهل الخلاف.

باب الأطعمة و الأشربة

اتفقت الإمامية على أن الطحال من الشاة و غيرها حرام^(٣).
و أجمعت العامة على انه حلال.

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٥٦، و الشيخ الطوسي في الخلاف ٣: ٢٠٥.

(٢) انظر: الأم ٧: ٦١، الوجيز ٢: ٢٢٥.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٩٧، و الشيخ الطوسي في الخلاف ٣: ١٩٢.

و اتفقوا على أنَّ الجَرِّيَّ من السموك و الزمار و المارماهي، و كل ما ليس
فلس له حرام. (١)

و أجمعت العامة على أنَّ ذلك كلّه حلال.

و اتفقوا على أنَّ ما لا قانصة له من الطير حرام.

و أجمعت العامة على أنَّ ذلك ليس بعبوة في الحرام.

و اتفقوا على أنَّ ما صف من الطير و لم يدف، أو كان صفيفه أكثر من
دفيفه، فهو حرام.

و أجمعت العامة على بطلان هذه العبرة.

و اتفقوا على أنَّ الفقاع خمر محرّم، و لم يحصل بينهم في ذلك
اختلاف. (٢)

و أجمعت العامة على أنَّ ذلك حلال، و انه يجري مجرى سائر
المحلات. (٣)

باب الحدود و الآداب

اتفقت الإمامية على أنَّ السارق يجب قطعه من أصول الأصابع، و تبقى
له الراحة و الإبهام. (٤)

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٨٦، و الشيخ الطوسي في
الخلافا: ٣: ١٩٢.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ١٩٧.

(٣) انظر: الأم: ٦: ١٨٠.

(٤) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٦٢، و الشيخ الطوسي في
←

وأجمعت العامة على خلاف ذلك، وزعم جمهورهم أن يقطع من الرُسْغ^(١) خاصة، وقال الخوارج: يقطع من المرفق، وقال بعضهم: من أصل الكتف^(٢).

و اتفقت الإمامية على أنه إن عاد الى السرقة ثانياً قطع من أصل الساق، و بقي له العقب ليعتمد عليه في القيام للصلاة^(٣).

وأجمعت العامة على خلاف ذلك، و أن يقطع القدم بأسره، و واجب قطعه على اختلافهم في ذلك^(٤).

و اتفقت الامامية على أن الحر البكر اذا زنا فجلد، ثم عاد ثانية فجلد، ثم عاد الثالثة فجلد، فإن عاد إلى الرابعة قتله السلطان، و العبد يقتل في الثامنة على ما رتبناه^(٥).

و أجمعت العامة على خلاف ذلك في الموضعين معاً، و لم يجيزوا شيئاً مما ذكرناه^(٦).

→

الخلاف: ٣: ١٦٤.

(١) الرُسْغ: الفصل ما بين الساعد و الكف، و الساق و القدم. مجمع البحرين: ٥: ٩ «رُسْغ».

(٢) انظر: الوجيز: ٢: ١٧٨، الأم: ٦: ١٥٠، مغني المحتاج: ٤: ١٧٨.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٦٢.

(٤) انظر: الوجيز: ٢: ١٧٨، مغني المحتاج: ٤: ١٧٨.

(٥) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٥٦، و الشيخ الطوسي في

الخلاف: ٣: ١٥٨.

(٦) انظر: مغني المحتاج: ٤: ١٤٩.

و اتفقت الامامية على أن شارب الخمر يقتل في الثالثة. (١)
و أجمعت العامة على خلافهم في ذلك، و انكار وجوب قتله بما
وصفناه. (٢)

باب القتل و ضروبه و القسامة و القصاص و الديات

اتفقت الامامية على أن من ضرب امرأة فألقت نطفة كان عليه ديتها
عشرين ديناراً، فإن ألقت علقه فأربعون ديناراً، فإن ألقت مضغة فستون ديناراً،
فإن ألقت عظماً مكسياً لحماً فثمانون ديناراً، فإن ألقت ميتاً لم يلجه الروح
فمائة دينار. (٣)

و أجمعت العامة على خلاف ما ذكرناه من هذا الترتيب الذي
وصفناه.

و اتفقت الامامية على أن من أفزع رجلاً فعزل عن عرسه فعليه عشر
دية الجنين، و العامة على خلاف ذلك.

و اتفقوا في قتل الاثنين بواحد و مازاد على الاثنين، أن أولياء الدم
مخيرون بين ثلاث: إما أن يقتلوا القاتلين و يؤدّوا فضل ما بين دياتهم و دية

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٥٧ و قال: و خالف باقي
الفقهاء في ذلك.

(٢) انظر: الأم: ٦: ١٤٤.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٦٤ و قال: و باقي الفقهاء
يخالفون في ذلك.

المقتول، أو يتخيروا واحداً منهم فيقتلوه و يؤدّي الباقيون بحسب رؤوسهم إلى أولياء المفاد منهم خاصة، أو يقبلوا الدية فتكون سهاماً متساوية على عدد القتاتلين. (١)

و العامة مجمعة على خلاف ذلك. (٢)

و اتفقوا في ثلاثة قتل أحدهم، و أمسك الآخر، و كان الثالث عيناً لهم حتى فرغوا، أن يقتل القتاتل، و يحبس المسك أبداً حتى يموت، و تشمل عين الناظر لهم، و العامة على خلاف ذلك. (٣)

و اتفقوا على أن من قطع رأس ميت فعليه مائة دينار، و يغرمها لبیت المال، و أجمعت العامة على خلاف ذلك. (٤)

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٧٠ و قال: و خالف باقي الفقهاء في ذلك.

(٢) ذهب معاذ بن جبل، و ابن الزبير، و داود الى أن الجماعة لا تقتل بواحد، و أن الاثنين لا يقتلان بواحد.

و ذهب أبو حنيفة و أصحابه و الشافعي إلى أن الجماعة إذا اشتركت في القتل قتلت بالواحد، إلا أنهم لم يذهبوا الى ما ذهب إليه الإمامية من تحمل دية من زاد على الواحد و دفعها الى أولياء المقتولين.
انظر: مغني المحتاج ٤: ٢٠.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٧٠ و قال: و قد روي عن ربيعة الرأي: انه يقتل القتاتل و يحبس المسك حتى يموت، و هذه موافقة للإمامية، و خالف باقي الفقهاء في ذلك.

(٤) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٧٢، و قال: و خالف باقي الفقهاء في ذلك.

و اتفقوا على أن الرجل إذا قتل المرأة، كان أولياء دمها مخيرين بين قتله و ردّ نصف الدية على ورثته، و بين الدية و هي خمسمائة دينار.^(١)

و اتفقوا على أن من كان معتاداً بقتل أهل الذمة، فللسلطان أن يقتله بمن قتل منهم إذا اختار ذلك ولي الدم، و يلزم أولياء الذمي فضل ما بين دية المسلم و الذمي.^(٢)

و اتفقوا في من وجد مقتولاً فجاء رجلان فقال أحدهما: أنا قتلتَه عمدًا، و قال الآخر: بل أنا قتلتَه خطأ، أن أولياء المقتول مخيرون بين الأخذ للمقر بالعمد أو الخطأ و ليس لهم أن يقتلوهما معاً، و لا أن يلزموهما الدية جميعاً،^(٣) و لا أجد أحداً من العامة على مطابقتهم في ذلك.

و اتفقوا على أنه لو وُجد مقتول، فجاء رجل فاعترف بقتله عمدًا، ثم جاء آخر فتحقق لقتله و دفع الأول عن اعترافه، فصدّقه من دفعه و لم يقم بينة على أحدهما، أنه يدرأ عنهما القتل و الدية، و دية المقتول من بيت المال.^(٤)

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٧٠، و قال: و خالف باقي الفقهاء في ذلك.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٧٢، و قال: و خالف باقي الفقهاء في ذلك.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٧٢، و قال: و خالف باقي الفقهاء في ذلك.

(٤) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٧٢.

و لم أجد للعامة في هذه المسألة قولاً على التفصيل فأحكيه، غير أنني أعلم أن أصولهم على خلافه.

و للإمامية بعد هذا مسائل من دية الأعضاء و الجوارح و الأسنان و العظام، و في القصاص و القسامة و الايمان، لا يوافقهم أحد من العامة عليها، أضربت عن ذكرها على التفصيل، مخافة أن ينشر الكلام و يطول بذلك الكتاب.

و اتفق فقهاء الإمامية على العمل في ديات أهل الكتاب و المجوس بثمانمائة درهم لكل ذكر حر منهم، و أربعمائة لكل حر أنثى منهم و إن كانت رواياتهم في ذلك على الاختلاف.

و العامة بأجمعها تخالفهم في هذا الباب، و ليس بينهم و بين أحد منهم وفاق في شيء منه، إلا في المجوس خاصة، و أن للعامة في ذلك اختلافاً أو وفاقاً للإمامية و خلافاً.

و اتفقت الامامية على أن دية ولد الزنا ثمانمائة درهم كدية المجوس، و من ذكرناه على خلافهم في ذلك، و انكار قولهم هذا الذي حكيناه. (١)

باب الفرائض و الموارث

قول الإمامية في هذا الباب بعيد من أقاويل العامة فيه، و بينهم في الاتفاق و الاختلاف في أحكامه كثير، و أنا مثبت في أصوله ما يعرف به الناظر فرق ما بين الفريقين في جملته، و مفصل بعد ذلك أبواباً منه على

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٧٣.

سبيل الاختصار، ليصح به الوجه فيه لذوي الاعتبار إن شاء الله تعالى.

باب ميراث الوالدين

اتفقت الإمامية على أنه لا يرث مع الوالدين أو أحدهما من خلق الله أحد، إلا الولد والزوجة (١).

وأجمعت العامة على خلاف ذلك، وزعموا أن للاخوة والأخوات مع الأم نصيباً في الميراث على حسب ما يقتضيه نصيبهم، وعلى اختلافهم في الآراء (٢).

و اتفقت الإمامية في من يموت ويخلف والديه و ابنته، أن للابنة النصف، وللأبوين السدسان، وما يبقى ردّ على الأبوين والإبنة بحسب سهامهم (٣).

وأجمعت العامة على خلاف ذلك، وزعموا أن للبنات النصف، وللأم السدس، وللأب ما يبقى وهو الثلث (٤).

و اتفقت الإمامية في من يموت ويترك ابنتيه وأحد أبويه وابن ابن، أن للابنتين الثلثين، والباقي من الأبوين السدس، وما يبقى فهو ردّ على الابنتين والأب خاصة، وليس لابن الابن شيء (٥).

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٩٧.

(٢) انظر: مغني المحتاج: ٣: ١٥.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٩٧.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة: ٧: ١٧.

(٥) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٩٨.

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و زعموا أنَّ السدس الباقي في هذه الفريضة لابن الابن.

و اتفقت الامامية على أنه لا تحجب الأم عن الثلث الى السدس الأخوة من أم خاصة، وإنما يحجبها الأخوة من الأب و الأم، أو من الأب.^(١)
و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و زعموا أنَّ الأخوة من الأم خاصة يحجبون الأم، كما يحجبها الأخوة من الأب و الأم و الأخوة من الأب.^(٢)

باب ميراث الولد

و اتفقت الامامية على أنه لا يرث مع الولد الذكر و الأنثى أحد من خلق الله تعالى إلا الوالدان و الزوج و الزوجة.^(٣)
و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و جعلوا للأخوة و للأخوات و العم و العمت و أولادهم سهماً مع الأولاد.^(٤)
و اتفقت الامامية على أنَّ الولد الذكر الأكبر يفضل في الميراث على من هو دونه في السن من الذكور بسيف أبيه و خاتمه و مصحفه إن خلف ذلك، أو شيئاً منه مع تركته ماسواه، و إن لم يخلف شيئاً من ذلك لم يفضل

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٩٨، و الشيخ الطوسي في الخلاف: ٢: ١٥١.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة: ٧: ١٦.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٩٩.

(٤) انظر: مغني المحتاج: ٣: ١٣، و المغني لابن قدامة: ٧: ٤.

على باقي الذكور من الأولاد^(١).

و أجمعت العامة على خلاف ذلك و إن كان.

و اتفقت الامامية على أن ولد الصلب يحجب من هو أسفل منه، سواء كان ولد الصلب ذكراً أو أنثى^(٢).

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و جعلوا لولد الولد نصيباً مع الولد^(٣).

فمن ذلك ما اجتمعوا عليه في من توفي و خلف ابنه و ابن ابن، لابنه النصف، و لابن الابن النصف الباقي.

و كذلك لو ترك ابنتين و ابن ابن، أن للابنتين الثلثين، و ما بقي و هو الثلث لابن الابن.

و كذا لو ترك ابنته و ابنة ابنه، أن لابنته النصف، و لبنت ابنه السدس تكملة الثلثين. و هذا مما لم يختلفوا فيه^(٤).

و اجماع الامامية عن أئمة الهدى عليهم السلام بخلافه على ما قدّمناه^(٥).

و أمّا المسألة الأولى فهي قول مالك و الشافعي و الثوري و أبي حنيفة

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٩٩، و الشيخ الطوسي في الخلاف: ٢: ١٧٣.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٣٠٠.

(٣) انظر: مغني المحتاج: ٣: ١٨.

(٤) انظر: مغني المحتاج: ٣: ١٨، المغني لابن قدامة: ٧: ٨.

(٥) انظر: مغني المحتاج: ٣: ١٨، المغني لابن قدامة: ٧: ٨.

و أبي يوسف و محمد، في بنات صلب و بنات ابن و ابن ابن أسفل منهن، وحده كان أو معه أخوات له، أن لبنات الصلب الثلثين، و ما بقي فلابن الإبن يرد على مَنْ فوقه من عماته.

و كذلك إن كان معه أخواته كان ما بقي بينه و بين اخواته و عماته للذكر مثل حظ الانثيين. (١)

و هذا أيضاً خلاف لما ذكرناه من اتفاق الرواية عن آل محمد عليهم السلام.

ميراث الأزواج

و اتفقت الامامية في المرأة اذا توفيت و خلفت زوجاً، لم تخلف وارثاً غيره من عصبته، و لا ذي رحم، أن المال كله للزوج النصف منه بالتسمية والنصف الآخر مردود عليه بالسنة. (٢)

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و زعموا أن أمير المؤمنين عليه السلام كان لا يرد على زوج و لازوجة. (٣)

(١) انظر: مغني المحتاج: ٣: ١٩.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٣٠٠ و قال: و خالف باقي الفقهاء في ذلك و ذهبوا كلهم الى أن النصف له و النصف الآخر لبيت المال، و الشيخ الطوسي في الخلاف: ٢: ١٧٣.

(٣) قال السرخسي في المبسوط: ٢٩: ١٩٢: قال علي بن أبي طالب - عليه السلام -: اذا فضل المال عن حقوق أصحاب الفرائض و ليس هناك عصبه من جهة النسب و لا من جهة السبب، فإنه يرد ما بقي عليهم على قدر انصبتهم إلا الزوج و الزوجة، و به أخذ علماؤنا،

و اتفقت الامامية على أن الزوجة لا ترث من الرِّباع شيئاً، ولكن تعطى بقيمة حقها من البناء و الطوب و الآلات.^(١)

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و زعموا أنها وارثة من جميع التركة على العموم.

باب ميراث الإخوة و الأخوات

و اتفقت الامامية على أنه لا ميراث للاخوة و الأخوات من الأب إذا حضر أخوة من أب و أم، و أن واحدهم يجري واحد من ذكرناه مجرى جماعتهم.^(٢)

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و رأوا تورث الاخوة و الأخوات من الأب مع الأخوة و الأخوات من الأب و الأم في مواضع و أحوال:

→

وقال عثمان بن عفان: يرد على الزوج و الزوجة أيضاً كما يرد على غيرهم من أصحاب الفرائض، و هو قول جابر بن يزيد، و لم يرد على الزوج و الزوجة عبدالله بن مسعود، وكذلك قال به زيد بن ثابت، و هو رواية عن ابن عباس، و به أخذ الشافعي.

و قال ابن قدامة في المغني ٧: ٤٧: روي ذلك عن عمر و علي - عليه السلام - و ابن مسعود و ابن عباس، و حكى ذلك عن الحسن و ابن سيرين و شريح و عطاء و مجاهد و الثوري و أبي حنيفة و أصحابه، و قال ابن سراقه: و عليه العمل اليوم في الأمصار.

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٣٠١، و الشيخ الطوسي في الخلاف ٢: ١٧٣.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٣٠١.

فمن ذلك اجماعهم في من توفي و خلف اختاً لأب و أم و اختاً لأب،
أن للاخت لأب و الأم النصف، و أن للاخت من الأب - واحدة كانت أو
اثنتين فصاعداً - السدس تكملة الثلثين.^(١) و هذا خلاف الانفاق عن آل
محمد (صلى الله عليه و آله)^(٢)

و من ذلك اجماعهم سوا ابن مسعود في اختين لأب و ام و اخوة
وأخوات لأب، أن للاختين الثلثين و ما بقي بين الأخوة و الأخوات لأب،
وقال ابن مسعود: للاختين من الأب و الأم الثلثان، و ما بقي فللأخوة من
الأب دون أخواتهم.^(٣)

و هذا ايضاً خلاف المتفق عليه عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم
السلام.^(٤) و العامة لقصورها عن العلم تروي ما حكيناه عنهم من القولين في
المسألتين جميعاً عن أمير المؤمنين عليه السلام و الأئمة من ذريته، مجمعة
عنه بخلافه على ما ذكرناه.^(٥)

(١) انظر: مغني المحتاج ٣: ١١-١٧.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٧٧، و الشيخ الطوسي في
الخلاف: ٢: ١٥٧.

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٩: ١٥١، مغني المحتاج ٣: ١٧، المغني لابن قدامة ٧: ٢٠.

(٤) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٧٩.

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٩: ١٥١، مغني المحتاج ٣: ١٧، المغني لابن قدامة ٧: ٤٩.

باب ميراث العصبه^(١) ذوي الأرحام

و اتفقت الامامية على توريث النساء و الرجال بالنسب، و بطلان مقال
مَنْ وَرَثَ الرجال دون النساء.

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، فمنه قول العامة في ابن أخ لأب
و أم و ابنة أخ أن الميراث لابن الأخ دون اخته.^(٢) و الاتفاق عن آل محمد
صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ و آلِهِ و سَلَّمَ بخلاف ذلك، و أن المال بينهما للذكر مثل حظ
الانثيين.

و منه أيضاً قول العامة في عمات و أعمام أن المال للأعمام دون
العمات^(٣)، و الرواية متفقة عن آل محمد صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ و آلِهِ و سَلَّمَ أن المال
بين الجميع للذكر مثل حظ الانثيين.

و كذلك أيضاً قول العامة في بني العم و بناته و بني العمة و بناتها
وأن الميراث للرجال من هؤلاء دون النساء،^(٤) و الرواية متفقة عن أئمة الهدى
من آل محمد صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ و آلِهِ و سَلَّمَ بخلاف ذلك و القول فيه على ما

(١) عصبه الرجل: بنوه و قرابته لأبيه، و إنما سَمَوْا عصبه؛ لأنهم عصبوا به، أي أحاطوا به،

فالأب طرف، و الابن طرف، و العم جانب، و الأخ جانب. الصحاح ١: ١٨٢ «عصب».

و العصبه: ورثة الرجل عن كلاله من غير ولد و لا والد، فأما في الفرائض فكل مَنْ لم يكن له
فريضة مسمّاة فهو عصبه يأخذ ما بقي من الفرائض، و منه اشتقت العصبية. العين ١: ٣٠٩.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٩: ١٦١.

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٩: ١٦٢.

(٤) انظر: المبسوط لسرخسي ٢٩: ١٦٢.

شرحناه و مذهب العامة فى هذا الباب خلاف مذهب أهل الاسلام، و به جاءت الشريعة، و نزل القرآن، قال الله تعالى: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا). (١)

فعمّ النساء و الرجال فى فرض الميراث بالإستحقاق، و لم يخص الرجال دون النساء.

و اتفقت الامامية على ابن عم و ابن بنت، أن المال لابن البنت خاصة؛ لأنه ولد، و ليس لابن العم معه شيء.

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و زعموا أن المال كله لابن العم وإن سفل، و ليس لابن البنت فيه نصيب.

باب ميراث الأجداد و الجدات

لم أجد فيما اتفقت الإمامية عليه فى هذا الباب اجماعاً من العامة على خلافه إلا فى مسألة واحدة، و هو قول الإمامية: إن ابن الأخ مع الجد يقوم مقام الأخ، (٢) و أن العامة بأجمعها رووا ذلك عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام و خرجوه من مذهبه، و أجمعوا مع ذلك على خلافه فيه. (٣)

(١) النساء: ٧.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى فى الانتصار: ٣٠٢.

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٩: ١٦٨، مغني المحتاج ٣: ٢١، المغني لابن قدامة ٧: ٦٩.

باب ميراث ابن الملاعنة

و اتفقت الامامية على أن ميراث ابن الملاعنة لأمه أو من يقرب إليه من جهة أمه خاصة، و انه لاميراث لملاعن أبيه و لا لأحدٍ من يتقرب به، ولو رجع الأب الى الاعتراف به و أكذب نفسه في نفيه عنه، لما كان بينه وبينه موارثة، و كان الابن يرثه خاصة و لا يرثه الأب على كل حال. (١)

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، و زعموا أنه إن رجع الأب الى ادعائه و أنكر نفيه و أكذب نفسه، ردّ إليه و توارثا جميعاً. (٢)

باب ميراث المطلقة من المرض

و اتفقت الامامية على أن المطلقة من المرض ترث المطلق لها اذا مات في مرضه ذلك، ما بين طلاقها و بين سنة واحدة ما لم تتزوج. (٣)

و لم أر أحداً من العامة يوافقهم على هذا التحديد. (٤)

(١) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٣٠٢.

(٢) قال السرخسي في المبسوط ٢٩: ١٩٨: كان علي - عليه السلام - و زيد بن ثابت يقولان: ولد الملاعنة بمنزلة من لا قرابة له من قبيل أبيه و له قرابة من قبل أمه، و هو قول الزهري و سليمان بن يسار، و به أخذ علماؤنا و الشافعي، و كان ابن مسعود و ابن عمر يقولان: عصبية ولد الملاعنة عصبية ولد امه، و به أخذ عطاء و مجاهد و الشعبي و النخعي.

انظر: مغني المحتاج ٣: ٢٢، المغني لابن قدامة ٧: ١٢٢.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٣٠٥.

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ٣٠: ٦٠، المغني لابن قدامة ٧: ٢٢٣.

باب ميراث الحميل و اللقيط

لم أجد في الإمامية في هذا الباب اتفاقاً على خلاف ما أجمعت العامة عليه منه، بل وجدتُ جمهور العامة على وفاقهم عليه.

باب ميراث قاتل العمد و الخطأ و المرتد،

و من أسلم على ميراث قبل أن يقسم، و الإقرار بوارث

و هذا الباب أيضاً ليس فيه للإمامية اتفاق على خلاف اجماع العامة فيه، و ليس للإمامية اختلاف فيه، بل قولهم و رواياتهم متفقة على الأحكام في جميعه من العامة من يخالفهم كخلاف بعضهم بعضاً.

باب ميراث الولاء، و الرجل يسلم على يد الرجل،

و ميراث المعتق في واجب، و السائبة، و الحجب لمن لا يرث

و هذا الباب في الانفاق و الاختلاف بين العامة و الخاصة كالذي قبله، و ليس فيه اتفاق من الإمامية على خلاف اجماع العامة فيه.

باب ميراث الغرقى و المهدوم عليهم،

و جميع ما لا يعرف بقدوم موته على صاحبه

و هذا الباب أيضاً بما لا وفاق فيه للخاصة على خلاف اجماع العامة،

ومذهب الإمامية فيه توريث بعضهم من بعض^(١).

(١) نقل اجماع الإمامية و اتفاقهم على ذلك الشيخ الطوسي في الخلاف ٢: ١٤٩.

و قد روت العامة ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام و عمر بن الخطاب^(١).

باب ميراث الخنثى، و من لافرج له و من يشكل أمره بواحد أو اثنين

و اتفقت الإمامية في توريث الخنثى على اعتباره بالمبال، فإن كان خروج البول مما يكون للرجل خاصة ورث ميراث الذكور، و إن كان خروجه مما يكون للنساء حسب ورث ميراث الاناث، و إن بال منهما جميعاً نظر الى الأغلب منهما بالكثرة فورث عليه، فإن تساوى ما يخرج من الموضعين أُعتبر باتفاق الأضلاع و اختلافها، فإن اتفقت ورث ميراث الاناث، و إن اختلفت ورث ميراث الرجال^(٢).

(١) قال السرخسي في المبسوط ٣٠: ٢٧: اتفق أبو بكر الصديق و عمر بن الخطاب و زيد بن ثابت في الفرقى و الحرقى اذا لم يعلم أيهم مات أولاً، انه لا يرث بعضهم من بعض، و إنما يجعل ميراث كل واحد منهم لورثته الأحياء. و به قضى زيد في قتلى اليمامة حين بعثه أبو بكر لقسمة ميراثهم، و به قضى زيد في الذين هلكوا في طاعون عمواس حين بعثه عمر لقسمة ميراثهم، و به قضى زيد في قتلى الحرة، و هكذا نُقل عن علي - عليه السلام - انه قضى به في قتلى الجمل و صفين، و هو قول عمر بن عبدالعزيز، و به أخذ جمهور الفقهاء. و قد روي عن علي - عليه السلام - و عبدالله بن مسعود في رواية اخرى: ان بعضهم يرث من بعض، إلا فيما ورث كل واحد منهم من صاحبه، و لم يأخذ بهذه الرواية أحد من الفقهاء.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٣٠٦، و الشيخ الطوسي في الخلاف ٢: ١٧٠.

و لم أجد أحداً من العامة يعتبر في الخنثى ما ذكرناه على الترتيب الذي وصفناه، بل أئمة متفقيهم على خلافه في الأحكام. (١)
و اتفقت الامامية في من ليس له ما للرجال و ما للنساء، أن يورث بالقرعة.

و لم أجد للعامة في هذه المسألة قول. (٢)
و اتفقت الامامية في الشخصين إذا كانا على حق واحد، أنهما يعتبران بالنام و اليقظة، فإن ناما معاً و استيقظا معاً فهما واحد و ميراثهما ميراث واحد، وإن نام أحدهما و استيقظ الآخر فإنهما اثنان و لهما ميراث اثنين.
و لم أقرأ لأحد من العامة في هذا مسطوراً و لا عرفت لهم فيه قولاً.

باب ميراث العبيد و المكاتبين

اتفقت الإمامية بأسرها على أنه لا ميراث للملوك من حر، و اختلفوا في الحر يموت و يترك مالاً و أباً مملوكاً، أو أباً أو ولداً مملوكاً، أو ذا رحم،

(١) قال السرخسي في المبسوط ٣٠: ٩٢: قال أبو حنيفة، و محمد، و أبو يوسف في أحد قوليه: يجعل بمنزلة الأنثى، إلا أن يكون أسوأ حاله إن جعل ذكراً، فحينئذ يجعل ذكراً، و في الحاصل يكون له شرّ الحالين و أقل النصيبين.

و القول الثاني لأبي يوسف: له نصف ميراث الذكر و نصف ميراث الأنثى.

(٢) قال السرخسي في المبسوط ٣٠: ٩٢: اذا انعدمت آلة التمييز أصلاً، بأن لا يكون للمولود آلة الرجال و لا آلة النساء، و هذا أبلغ جهات الاشتباه، و قد سئل الشعبي عن ميراثه فقال: قال عمر: له نصف حظ الانثى و نصف حظ الذكر، و قال محمد: و هذا عندنا و الخنثى المشكل في أمره سواء.

فقالَت الإمامية كافه: انه يشتري من تركة وارثة و يعتق و يورث باقي التركة.

و أجمعت العامة على خلاف ذلك، إلا ما حكى عن عبدالله بن مسعود: في الرجل يموت و يترك أباً مملوكاً، يشتري من تركته فيعتق و يدفع له الباقي، و لم يحفظ عنه فيما ذكرناه الحكم الذي شرحناه.^(١)

و اتفقت الإمامية في المكاتب يموت ذو رحم له من الأحرار و يترك مالا، أنه يرث منه بحساب ما عتق منه، و إن مات هو و له وارث من الأحرار وورث منه قرابته بحساب ذلك.

و العامة مجمعة على خلاف ذلك.^(٢)

باب ميراث أهل الملل و توارث المجوس

و اتفقت الامامية على أن المسلم يرث الكافر، و أن الكافر لا يرث المسلم.^(٣)

و وافقهم على ذلك إماما العامة: معاوية بن أبي سفيان، و معاذ بن

(١) قال ابن قدامة في المغني ٧: ١٣١: العبد لا يرث و لامال له فيورث عنه، و لا نعلم خلافاً في أن العبد لا يرث إلا ما روي عن ابن مسعود في رجل مات و ترك أباً مملوكاً: يشتري من ماله، ثم يعتق فيرث. و قال الحسن: و حكى عن طاووس: أن العبد يرث و يكون ماورثه لسيده ككسبه و كما لو وصى له؛ لأنه تصح الوصية له فيرث كالحمل.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة ٧: ١٣١.

(٣) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٣٠٢، و الشيخ الطوسي في

جبل، واعتمدوا فيه على ظاهر القرآن، و شرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

و روى جماعة من أصحاب الفرائض و نقلة الأخبار من العامة انه كان أيضاً مذهب أبي الدرداء، و عبدالله بن عمر، و قد ذهب إليه من التابعين - على ما حكاه رجال العامة و ثقاتها عندهم - محمد بن علي بن الحسين، و محمد بن الحنفية عليهم السلام، و سعيد بن المسيب، و مسروق، و عبدالله ابن معقل، و يحيى بن نعمان، و اسحاق بن راهويه، غير أن متفقهة العامة اليوم مجمعون على خلاف من سميناه في هذا الحكم، و متفقون على انكار القول بميراث المسلمين من الكفار.^(١)

و اتفقت الامامية على أنه لو مات كافر و خلف والدين و ولداً كفاراً

(١) قال السرخسي في المبسوط ٣٠: ٣٠: لاخلاف في أن الكافر لا يرث المسلم بحال، و كذا لا يرث المسلم الكافر في قول أكثر الصحابة، و هو مذهب الفقهاء، و روي عن معاذ و معاوية قالاً: يرث المسلم الكافر لقوله عليه السلام: «الإسلام يعلو و لا يعلو عليه»، و في الارث نوع ولاية للوارث على المورث.

و قال ابن قدامة في المغني ٧: ١٦٦: أجمع أهل العلم على أن الكافر لا يرث المسلم، و قال جمهور الصحابة و الفقهاء: لا يرث المسلم الكافر، و هو يروى عن أبي بكر، و عمر، و عثمان، و علي - عليه السلام -، و اسامة بن زيد، و جابر بن عبدالله. و به قال عمر بن عثمان، و عروة، و الزهري، و عطاء، و طاووس، و الحسن، و عمر بن عبدالعزيز، و عمرو بن دينار، و الثوري، و أبو حنيفة و أصحابه، و مالك، و الشافعي، و عامة الفقهاء، و عليه العمل. و روي عن عمر و معاذ انهم ورثوا المسلم من الكافر و لم يورثوا الكافر من المسلم،

وأخاً وابن عم من المسلمين، أن جميع تركته لقرابته من المسلمين، دون أبويه و ولده الكفار.

وأجمعت العامة على خلاف ذلك، فزعموا أن كافراً لو مات وخلف أبوين مسلمين و ولداً مسلماً و ابن عم كافراً، أن ميراثه لابن العم الكافر، ولا يرث منه أبواه المسلمان و لاولده المسلمون شيئاً.^(١)

و هذا عظيم في الدين، فإن ميراث المجوس عند جمهور الإمامية يكون من جهة النسب الصحيح دون النكاح الفاسد، و هذا مذهب مالك والشافعي، و قد ذهب بعض الإمامية إلى أنه يكون من الجهتين جميعاً، و هو مذهب جماعة من أهل العراق، و العامة يروونه عن أمير المؤمنين عليه السلام، و عن عبد الله بن مسعود، و القول الأول هو المعتمد عند الإمامية، و به يأخذ فقهاؤها و أهل النظر منها.

→

وحكى ذلك عن محمد بن الحنفية و علي بن الحسين - عليهم السلام - و سعيد بن المسيّب، و مسروق، و عبد الله بن معقل، و الشعبي، و النخعي، و يحيى بن يعمر، و اسحاق، و ليس بموثوق به عنهم.

و قال الشافعي في الأم: ٨٧-٨٦: ولو جاز أن يرثوه و لا يرثهم في مثل معنى ما حكم به معاوية بن أبي سفيان، و تابعه عليه غيره فقال: نرث المشركين و لا يرثونا، كما تحل لنا نساؤهم و لا تحل لهم نساؤنا... و من تابعه عليهم منهم سعيد بن المسيّب، و محمد بن علي ابن الحسين - عليهم السلام - و غيرهما، و قد روي عن معاذ بن جبل شبيهه.

(١) انظر: المبسوط للسرخسي ٣٠: ٣١، المغني لابن قدامة ٧: ١٦٨.

باب القول في المسائل المفردة

و اتفقت الامامية على أنه لا عول^(١) في الفرائض، و هو مذهب ابن عباس و جماعة متأخرة من العامة من أهل النظر و الآثار.^(٢) وقد تعلق قوم من أصحاب العول بما يحكى عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله: «صار ثمنها تسعاً!»،^(٣) و ذلك إنما خرج منه على طريق التعجب و الإنكار.

فأما قول الإمامية في أن الأم ترث الثلث في أصل المال مع الزوج والزوجة معاً، فهو مذهب ابن عباس، و قد ذهب اليه جماعة من أهل النظر و الآثار.^(٤)

وقولهم أن ابن العم للأب و الأم أحق بالتركة من العم للأب، فهو قول جماعة من الصحابة و التابعين باحسان، و إليه ذهب مالك بن أنس، و غيره من فقهاء مدينة الرسول عليه و آله السلام، و حكى الطبري عن مالك أنه قال: وجدت عليه الاجماع.^(٥)

(١) العول: عُولُ الفريضة، و قد عالت: أي ارتفعت، و هو أن تزيد سهاماً فيدخل النقصان على أهل الفرائض. قال أبو عبيد: أظنه مأخوذاً من الميل و ذلك أن الفريضة اذا عالت فهي تميل على أهل الفريضة جميعاً فتتقصمهم. الصحاح ٥: ١٧٧٨ «عول».

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك السيد المرتضى في الانتصار: ٢٨٣، و قال: و هو مذهب ابن عباس، و به قال عطاء ابن أبي رياح. و نقله أيضاً الشيخ الطوسي في الخلاف ٢: ١٦١.

(٣) الانتصار: ٢٨٧، المبسوط للسرخسي ٢٩: ٦١.

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ٣٠: ٢١.

(٥) نقل اجماع الإمامية على ذلك الشيخ الطوسي في الخلاف ٢: ١٤٦.

و قولهم في العم اذا كان كما ذكرناه فهو أحق من العم للأب خاصة،
فهو مشهور عن أمير المؤمنين عليه السلام، و قوله: «إنَّ القسمة في الميراث بين
الخال و الخالة بالسوية»، فهو ظاهر في العامة و ليس لهم فيه اجماع.^(١)

و قولهم في ميراث من لا نسب له و لا قريب أنه مردود على قبيلته،
فهو مروى عن العامة عن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم في قصة
الخزاعي، و هو أيضاً مذهب عمر بن الخطاب.^(٢)

فهذا و أشباهه مما يظن كثير من العامة انه يختص بالإمامية دون
غيرهم، و قد بينا على الاختلاف فيه بين العامة، و ذكرنا من يذهب إليه من
رؤسائهم و أئمتهم على ما شرحناه، و الله الموفق للصواب.

و هذه الجمل أدام الله علو السيد الشريف تتضمن ما شرطناه في أول
الكتاب من الإبانة عما اتفقت الإمامية عليه، مما أجمعت العامة على خلافه،
و يزيد على ذلك ما شرحناه من وفاقهم في المسائل المبيّنة، و يقضى بصحة
ما ذكرناه من الإيجاز و الاختصار.

و الله المحمود و إياه نسأل التوفيق، و حسبنا الله و نعم الوكيل، و صَلَّى
الله على سيدنا محمد النبي و آله و سلم تسليماً، و الحمد لله رب العالمين.

(١) انظر: المبسوط للسرخسي ٣٠: ٢٠.

(٢) نقل اجماع الإمامية على ذلك الشيخ الطوسي في الخلاف ٢: ١٤٧ و قال: ميراث من
لاوارث له لا ينقل الى بيت المال و هو للامام خاصة، و عند جميع الفقهاء ينقل الى بيت
المال و يكون للمسلمين، و عند الشافعي يرثه المسلمون بالتعصيب، و هو عند أبي حنيفة
في احدى الروايتين عنه، و في الرواية الأخرى بالموالة دون التعصيب.

فهارس الكتاب

- (١) فهرس الآيات القرآنية.
- (٢) فهرس الأحاديث الشريفة.
- (٣) فهرس الأعلام.
- (٤) فهرس الأديان والمذاهب.
- (٥) فهرس الكتب الواردة في المتن.
- (٦) مصادر الكتاب.
- (٧) فهرس الموضوعات.

(١) فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
اقرأ باسم ربك الذي خلق	٢	العلق	١٨
للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون	٧	النساء	٥٩

(٢) فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	الصفحة
إنَّ القسمة في الميراث بين الحال والحالة بالسوية	٦٨
صار ثمنها تسعاً!	٦٧

(٣) فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
ابن عباس = عبد الله بن عباس	
ابن مسعود = عبد الله بن مسعود	

الصفحة	
٥٤	أبو حنيفة
٦٥	أبو الدرداء
٢٣	أبو هريرة
٥٥	أبو يوسف
٣٧	أحمد بن حنبل
٦٥	اسحاق بن راهوية
٣٧	أنس بن مالك
٥٤	الثوري
٣٦	جابر بن عبد الله
٣٦	جابر بن يزيد
٣٧	جعفر القصي
٦٨	الحزاعي
٣٧	زيد بن ثابت
٣٧	الساجي
٣٦	سعيد بن جبير
٦٥	سعيد بن المسيب
٣٦	سلمة بن الأكوع
٦٨، ١٥	السيد الشريف (علم الهدى)
٦٦، ٥٤	الشافعي
٣٦	صفوان بن أمية
٣٦	طاووس
٦٧	الطبري
٢٣	عائشة
٦٧، ٣٦	عبد الله بن عباس
٦٥	عبد الله بن عمر
٥٧، ٦٦، ٦٤، ٣٦	عبد الله بن مسعود
٦٥	عبد الله بن معقل
٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٢، ٥٩، ٥٧، ٣٧، ٢٧، ٢٣	علي بن أبي طالب عليه السلام

الصفحة	
٣٧	علي بن الحسين بن علي بن زيد
٣٧	عمر بن حصين
٦٨، ٦٢، ٢٦، ٢٣	عمر بن الخطاب
٣٦	عمر بن دينار
٦٧، ٦٦، ٥٤	مالك
٦٨، ٥٨، ٥٧، ٥٥، ٣٤، ٣١، ٢٧، ٢٦، ٢٤، ٢١، ١٥	النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم
٣٧	محمد بن حبيب
٦٥	محمد بن الحنفية
٦٥	محمد بن علي بن الحسين عليهم السلام
٥٥	محمد (الشيباني)
٦٥	مسروق
٦٤	معاذ بن جبله
٦٤، ٣٦	معاوية بن أبي سفيان
٣٧	النظام
٤١	هرم بن حيان
٣٦	يزيد بن هارون
٣٦	يعلی بن أمية
٦٥	يحيى بن نعمان

(٤) فهرس الأديان والمذاهب

الصفحة

الدين أو المذهب

الإمامية

٣٧، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ١٩، ١٧، ١٦	
٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨	
٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١	
٥٩	أهل الإسلام
٥٠	أهل الذمة
٥١، ٢٤	أهل الكتاب

الصفحة

٦٤،٣٤

٣٤

٣٤

أهل الملة

الحنبلين

الشافعيين

العامة

٣٨،٣٥،٣٤،٣٣،٣٢،٣١،٣٠،٢٩،٢٨،٢٧،٢٦،٢٥،٢٤،٢٣،٢٢،٢١،١٩،١٨،١٧،١٦

٥٩،٥٨،٥٧،٥٦،٥٥،٥٤،٥٣،٥٢،٥١،٤٩،٤٨،٤٧،٤٦،٤٥،٤٤،٤٣،٤٢،٤١،٤٠،٣٩

٦٧،٦٦،٦٥،٦٤،٦٣،٦٢،٦١،٦٠

٣٤

٦٤،٥١

المالكين

المجوس

الصفحة

(٥) فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب

١٦

أوائل المقالات في المذاهب المختارات

٣٧

الاختلاف

٣٧

الأقضية

٣٧

المحبر

(٦) مصادر الكتاب

(١) القرآن الكريم.

(٢) لانتصار:

للسيد المرتضى علي بن موسى، ت ٤٦٠ هـ، الرضي، إيران.

(٣) لأُم:

لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ت ٢٠٤ هـ، المعرفة، بيروت.

(٤) بداية المجتهد:

لابن رشد القرطبي، ت ٥٩٥ هـ، الاستقامة، القاهرة ١٣٧١ هـ.

(٥) تحفة الأحوذى:

لمحمد بن عبد الرحمان المباركفوري، ت ١٢٨٣ هـ، المدني، القاهرة ١٣٨٣ هـ.

- (٦) تذكرة الفقهاء:
- للعلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن المطهر، ت ٧٢٦هـ، الطبعة الحجرية، ايران ١٣٧٢هـ.
- (٧) تنقيح المقال:
- للشيخ عبد الله بن محمد حسن المامقاني، ت ١٣٥١هـ، المرتضوية، النجف الأشرف ١٣٥٢هـ.
- (٨) خلاصة الأقوال:
- للعلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن المطهر، ت ٧٢٦هـ، الحيدرية، النجف الأشرف ١٣٨١هـ.
- (٩) الخلاف:
- للشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، ت ٤٦٠هـ، الطبعة الحجرية و طبعة جماعة المدرسين بقم المقدسة.
- (١٠) الذريعة:
- لأغا بزرك الطهراني، ت ١٣٨٩هـ، دار الأضواء، بيروت ١٤٠٣هـ.
- (١١) رجال ابن داود:
- للحسن بن علي بن داود، ت ٧٤٠هـ، جامعة طهران ١٣٤٣هـ.
- (١٢) رجال البرقي:
- لأحمد بن محمد البرقي، ت ٢٧٤هـ، جامعة طهران ١٣٤٣هـ.
- (١٣) رجال النجاشي:
- لأحمد بن علي النجاشي، ت ٤٥٠هـ، دار الأضواء، بيروت.
- (١٤) روضات الجنات:
- للميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري، ت ١٣١٣هـ، الحيدرية، طهران ١٣٩٠هـ.
- (١٥) رياض العلماء:
- للميرزا عبد الله أفندي الأصبهاني، ١١٣٠هـ، المرعشية، قم ١٤٠١هـ.
- (١٦) سنن ابن ماجه:
- لمحمد بن يزيد القزويني، ت ٢٧٥هـ، دار احياء التراث، بيروت ١٣٩٥هـ.
- (١٧) سنن أبي داود:
- سليمان بن الأشعث السجستاني، ت ٢٧٥هـ، دار احياء السنّة، القاهرة.
- (١٨) سنن الترمذي:
- لمحمد بن عيسى الترمذي، ت ٢٧٩هـ، عيسى البابي، القاهرة ١٣٥٦هـ.
- (١٩) السنن الكبرى:
- لأحمد بن الحسين البيهقي، ت ٤٥٨هـ، حيدرآباد ١٣٤٤هـ.

- (٢٠) سنن الدارمي:
لعبد الله بن مهرايم الدارمي، ت ٢٥٥هـ، دار الفكر، بيروت.
- (٢١) شرح نهج البلاغة:
لابن أبي الحديد المعتزلي، ت ٦٥٦هـ، احياء الكتب، بيروت.
- (٢٢) صحاح اللغة:
لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت ٣٨٦هـ، دار العلم، بيروت.
- (٢٣) صحيح البخاري:
لمحمد بن اسماعيل البخاري، ت ٢٥٦هـ، القاهرة.
- (٢٤) صحيح مسلم:
لمسلم بن الحجاج القشيري، ت ٢٦١هـ، دار احياء التراث، القاهرة ١٣٧٤هـ.
- (٢٥) العين:
لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٥هـ، الهجر، ايران.
- (٢٦) لفهرست:
لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، ت ٤٦٠هـ، المرتضوية، النجف الأشرف.
- (٢٧) كفاية الخيار:
لمحمد الحسيني الدمشقي، دار المعرفة، بيروت.
- (٢٨) للباب:
لابن الأثير الجزري علي بن محمد بن محمد، ت ٦٣٠هـ، دار صادر، بيروت.
- (٢٩) لسان الميزان:
لأحمد بن علي بن حجر، ت ٨٥٢هـ، دائرة المعارف، حيدرآباد ١٣٢٩هـ.
- (٣٠) لؤلؤة البحرين:
للشيخ يوسف بن أحمد البحراني، ت ١١٨٦هـ، مؤسسة آل البيت (ع)، قم.
- (٣١) المبسوط:
لمحمد بن أحمد السرخسي، ت ٤٨٢هـ، دار المعرفة، بيروت.
- (٣٢) مجمع البحرين:
لفخر الدين الطريحي، ت ١٠٨٧هـ، بوذر جمهر، طهران ١٣٧٩هـ.
- (٣٣) المجموع:
ليحيى بن شرف النووي، ت ٦٧٦هـ، التضامن، مصر.

(٣٤) المحلى:

لعلي بن أحمد بن حزم، ت ٤٥٦هـ، دارالآفاق، بيروت.

(٣٥) مختصر المزني:

لإسماعيل بن يحيى المزني، ت ٢٦٤هـ، دارالمعرفة، بيروت.

(٣٦) المختلف:

للعلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن المطهر، ت ٧٢٦هـ، الطبعة الحجرية، طهران ١٣٢٣هـ.

(٣٧) المدونة الكبرى:

لمالك بن أنس الأصمعي، ت ١٧٩هـ، السعادة، مصر.

(٣٨) مسند أحمد بن حنبل:

لأحمد بن حنبل الشيباني، ت ٢٤١هـ، دارصادر، بيروت.

(٣٩) المغني:

لعبد الله بن أحمد بن قدامة، ت ٦٢٠هـ، مصر، القاهرة.

(٤٠) مغني المحتاج:

لمحمد الشربيني، مصطفى البابي، القاهرة ١٣٧٧هـ.

(٤١) من لا يحضره الفقيه:

لمحمد بن علي بن بابويه القمي، ت ٣٨١هـ، دار الكتب الإسلامية، طهران ١٣٩٠هـ.

(٤٢) الموطأ:

لمالك بن أنس الأصمعي، ت ١٧٩هـ، دار احياء التراث، بيروت.

(٤٣) نيل الأوطار:

لمحمد بن علي الشوكاني، ت ١٢٥٥هـ، دار الجيل، بيروت ١٩٧٣م.

(٤٤) الهداية شرح البداية:

لعلي بن أبي بكر المرغيناني، ت ٥٩٣هـ، المكتبة الإسلامية، القاهرة.

(٧) فهرس الموضوعات

الصفحة

١١

١٥

الموضوع

مقدمة التحقيق

مقدمة المؤلف

الصفحة

١٧

المذي والوذي.

الحيض والإستحاضة والنفاس

١٧

مدة النفاس

١٨

ما يحل للحائض والنفساء والجنب من قراءة القرآن

تغسيل الأموات وتكفينهم

١٩

توجيه الميت إلى القبلة.

٢٠

التحنيط بغير الكافور

٢٠

مقدار الكافور

٢٠

الجر يدتان.

٢٠

حط الميت وامهاله قبل انزاله القبر.

٢١

تلقين الميت في قبره.

الأذان

٢١

حكم حي على خير العمل.

الصلوات

٢٢

افتتاح الصلاة بسبع تكبيرات.

٢٢

ارسال اليدين في الصلاة.

٢٣

قول أمين في الصلاة

٢٤

قراءة بعض سورة في الصلاة.

٢٤

قراءة سورتين بعد فاتحة الكتاب.

٢٥

السجود على الأرض الطاهرة أو ما أنبتت الأرض.

٢٥

عدد نوافل الليل والنهار

٢٦

اقامة نوافل شهر رمضان جماعة.

٢٦

صلاة الضحى.

٢٧

سجدة الشكر

٢٨

العدد الذي تنعقد به صلاة الجمعة والعيد.

٢٩

من لا يصلح للإمامة في الجمعة والعيد

٢٩

كيفية صلاة الكسوف.

٣٠

من ترك صلاة الكسوف.

الصفحة

٣٠

عدد التكبيرات في الصلاة على الأموات .

٣٠

حكم التسليم في الصلاة على الأموات .

٣٠

وقوف الإمام في صلاة الجنائز حتى ترفع الجنازة على أيدي الرجال .

الزكاة

٣٢

الزكاة في التبر والفضة قبل سبكهما وضربهما دراهم ودنانير

٣٢

الزكاة في السبائك من الذهب والفضة مالم يحتل فيهما .

٣٣

أقل ما يعطى الفقير .

الحج

٣٤

من فاته عرفات وأدرك المشعر يوم النحر .

٣٤

بيان المصنف مقصوده من العامة في هذا الكتاب .

البيوع

الشفعة

٣٥

إذا كانت الشفعة بين أكثر من اثنين .

النكاح

٣٦

إباحة الشيعة لنكاح المتعة

٣٧-٣٦

الصحابه القائلون بإباحة نكاح المتعة

٣٧-٣٦

التابعون القائلون بإباحة نكاح المتعة

٣٧

رأي أحمد بن حنبل في نكاح المتعة .

٣٧

زواج المرأة على عمتها وخالتها .

الطلاق

٣٧

اشتراط الشاهدين وعدمه في وقوع الطلاق .

٣٨

وقوع الطلاق وعدمه بغير لفظه .

٣٨

وقوع الطلاق وعدمه بالشروط مطلقاً .

٣٩

وقوع الطلاق وعدمه باليمين .

٣٩

عدم وقوع الطلاق الثلاثي إلا بعد رجعتين .

٤٠

عدم وقوع الظهار إلا بشروط الطلاق

٤٠

عدم وقوع الفراق بالتخيير .

العدد والنفقات

- ٤٠ عداً لحامل .
 ٤٠ وجوب الرجعة لمن طلق ثلاثاً في وقت واحد .
 أقل الحمل وأكثره
 ٤١ مدة أقل الحمل .
 ٤١ مدة أكثر الحمل عند الشيعة .
 ٤١ مدة أكثر الحمل عند العامة .

أحكام أمهات الأولاد

العتق والتدبير والمكاتبة

- ٤٢ عدم وقوع العتق بالشروط والإيمان
 القضاء والشهادات والدعاوى والبيئات
 ٤٣ اذا ابتدر الخصمان بالدعوى .
 ٤٣ شهادة الابن لأبيه وعليه .

النذر والأيمان والكفارات

- ٤٤ مَنْ نذر لوجه الله تعالى شيئاً من القربات فلم يفعله باختيار .
 ٤٤ لا يمين إلا بالله عز وجل .
 من حلف بالله تعالى في فعل شيء أو تركه وكان خلاف ما حلف عليه أولى في الدين، ففعل
 ٤٤ الأولى .

- ٤٥ من عاهد الله تعالى عند المقام أن لا يقرب محظوراً ثم قرب به .

الصيد والذبائح

الأطعمة والأشربة

- ٤٥ حرمة الطحال .
 ٤٦ حرمة الجري والسموك والزمار والمارماهي وكل ما ليس له فلس
 ٤٦ حرمة ما لا قانصة له .
 ٤٦ حرمة ما صف من الطير أو كان صفيقه أكثر من دفيقه .
 ٤٦ حرمة الفقاع .

الحدود والآداب

- ٤٦ قطع السارق من أصول الأصابع .
 ٤٧ قطع السارق من أصل الساق اذا عاد للسرقة ثانية .

- ٤٧ قتل الزاني في المرة الرابعة بعد جلده في الثلاث الأول.
- ٤٨ قتل شارب الخمر في الثالثة.

القتل وضروبه والقسامة والقصاص والديات

- ٤٨ من ضرب امرأة فألقت نطفة أو علقه أو مضغة.
- ٤٨ من أفزع رجلاً فعزل عن عرسه.
- ٤٨ قتل الاثنين بواحد.
- ٤٩ ثلاثة: قتل أحدهم، وأمسك الآخر، وكان الثالث عيناً.
- ٤٩ من قطع رأس الميت.
- ٥٠ إذا قتل الرجل المرأة.
- ٥٠ من كان معتاداً بقتل أهل الذمة.
- ٥٠ إذا اعترف رجل بقتل رجل عمداً، واعترف آخر بقتله خطأ.
- ٥١ ديات أهل الكتاب والمجوس.
- ٥١ دية ولد الزنا.

الفرائض والموارث

ميراث الوالدين

- ٥٢ ارث الولد والزوجة والوالدين أو أحدهما.
- ٥٢ من مات وخلف والديه وابنته.
- ٥٢ من مات وخلف ابنتيه وأحد أبويه وابن ابن.
- ٥٣ حجب الأخوة من الأب والأم للأُم من الثلث إلى السدس.

ميراث الولد

- ٥٣ ارث الزوج والزوجة والوالدين مع الابن.
- ٥٣ ارث الولد الأكبر الحبوة.
- ٥٤ حجب ولد الصلب لمن هو أسفل منه.
- ٥٤ من مات وخلف ابنه وابن ابن.
- ٥٤ من مات وخلف ابنتين وابن ابن.
- ٥٤ من مات وخلف ابنتين وابنة ابنه.

ميراث الأزواج

- ٥٥ ارث الزوج تركه زوجته إذا لم تخلف غيره.
- ٥٦ عدم ارث الزوج من الرِّباع شيئاً.

ميراث الاخوة والأخوات

- ٥٦ ارث الاخوة من الأب والأم دون الذين من الأب فقط.
 ٥٧ مَنْ مات وخَلَفَ اختاً لأب وأم واختاً لأب.
 ٥٧ مَنْ مات وخَلَفَ اختين لأب وأم واخوة واخوات لأب.

ميراث العصبية ذوي الأرحام

- ٥٨ توريث الرجال والنساء بالنسب.
 ٥٨ مَنْ مات وخَلَفَ ابن أخ لأب وأم وابنة أخ.
 ٥٨ ميراث الأعمام والعمات.
 ٥٨ ميراث بني العم وبناته وبني العمه وبناتها.
 ٥٩ مَنْ مات وخَلَفَ ابن عم وابن بنت.

ميراث الأجداد والجندات

- ٥٩ قيام ابن الأخ مع الجد مقام الأخ.

مسائل متفرقة في الميراث

- ٦٠ ميراث ابن الملائنة.
 ٦٠ ميراث المطلقة من المرض.
 ٦١ ميراث الحميل واللقيط.
 ٦١ ميراث قاتل العمد والخطأ والمرتد.
 ٦١ ميراث ميراث الولاء، والسائبة، والحجب لمن لا يرث.
 ٦١ ميراث الغرقى والمهدوم عليهم.
 ٦٢ ميراث الخنثى ومن لا فرج له.
 ٦٣ ميراث العبيد والمكاتبين.
 ٦٤ ميراث أهل الملل وتوارث المجوس.
 ٦٧ العول في الإرث.
 ٦٧ ارث الأم الثلث من أصل المال مع الزوج والزوجة.
 ٦٧ أحقية ابن العم للأب والأم من العم للأب.
 ٦٨ أحقية العم من الأب والأم من العم من الأب خاصة.
 ٦٨ ميراث مَنْ لا نسب له ولا قريب.
 ٦٩ فهارس الكتاب.